

Distr.: General
6 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024

البند 5 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2024*

موجز

ما برحت توقعات الاقتصاد العالمي تشهد تحسناً منذ كانون الثاني/يناير، مع تجنب الاقتصادات الكبرى حدوث تباطؤ حاد. ومن المتوقع الآن أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2,7 في المائة عام 2024، عوضاً عن 2,4 في المائة المتوقعة سابقاً، وذلك على خلفية الأداء الأفضل من المتوقع لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التحسن في التوقعات بالنسبة إلى عدد من الاقتصادات الناشئة الكبرى. وتقابل هذه المكاسب المتواضعة التي تحققت في زخم النمو مراجعةً تنازلية لتوقعات النمو للاتحاد الأوروبي وأفريقيا وغرب آسيا. وبشكل عام، فإن التوقعات الاقتصادية على المدى القريب تتسم بتقاؤل حذر فحسب نتيجة لاستمرار مواطن الضعف الاقتصادية، وسط استمرار أسعار الفائدة المرتفعة وحالات التوتر الجيوسياسية وتزايد مخاطر المناخ.

ويواجه الاقتصاد العالمي صعوبات أيضاً في مواجهة التحديات التي يمثلها تسريع الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري. وتتيح أوجه التقدم التكنولوجي - خصوصاً في مصادر الطاقة المتجددة والبطاريات، التي تتطلب استخراج المعادن الحرجة ومعالجتها واستخدامها - فرصاً جديدة لتوليد زخم للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في الاقتصادات النامية الغنية بالمعادن. وسيطلب اغتنام هذه الفرص وتجنب تجدد "لعنة الموارد" اتباع سياسات وطنية سليمة وقدرات على التنفيذ الفعال. بيد أنه ليس في وسع هذه البلدان القيام بذلك وحدها. لذا سيكون من الضروري إشاعة بيئة دولية مؤاتية وإقامة تعاون دولي أقوى بغية تسخير الإمكانات التي تختزنها الموارد المعدنية الحرجة والتعجيل في إحراز تقدم نحو التنمية المستدامة.

* تعرض هذه الوثيقة تحديثاً للحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024 (World Economic Situation and Prospects 2024)، الصادر في كانون الثاني/يناير 2024.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030624 150524 24-08154 (A)



أولا - اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

لمحة عامة على الصعيد العالمي

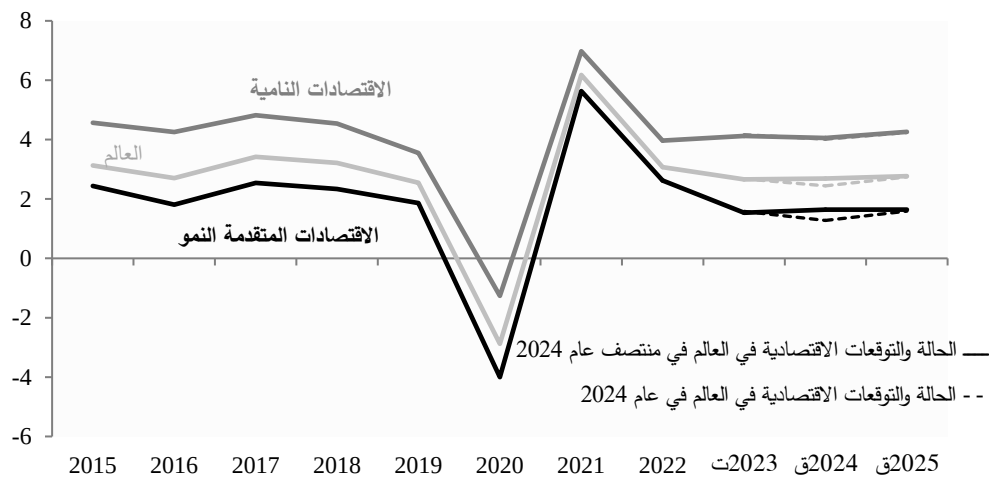
1 - ما برحت التوقعات الاقتصادية العالمية تتحسن منذ التوقعات السابقة الصادرة في كانون الثاني/يناير 2024. ورغم التشدد النقدي الأقوى منذ عقود، تراجع إلى حد كبير سيناريو الهبوط القاسي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمكنت معظم الاقتصادات الكبرى من لجم التضخم دون زيادة البطالة والتسبب في ركود. ومع ذلك، فإن التوقعات متفائلة بحذر فحسب إذ ستظل أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول والصعوبات الناجمة عن الدين والمخاطر الجيوسياسية المتصاعدة تشكل تحدياً للنمو الاقتصادي المستقر والمستدام. ولا تزال الصدمات المناخية المتفاقمة دوماً تشكل تحديات إضافية للتوقعات الاقتصادية العالمية، ما يهدد عقوداً من المكاسب الإنمائية، خصوصاً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحمل الوتيرة السريعة للغاية للتغير التكنولوجي - بما في ذلك التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي - معها فرصاً ومخاطر جديدة للاقتصاد العالمي، ما يعد بتوليد زخم للإنتاجية وتعزيز المعارف من ناحية، وزيادة اتساع الفجوات التكنولوجية وإعادة تشكيل أسواق العمل من ناحية أخرى.

2 - ويُتوقع الآن أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2,7 في المائة عام 2024 (زيادة 0,3 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في كانون الثاني/يناير) و 2,8 في المائة عام 2025 (زيادة 0,1 نقطة مئوية) (انظر الشكل الأول). وتعكس المراجعة التصاعدية بشكل رئيسي تحسُّن التوقعات في الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات النامية الكبيرة، ولا سيما البرازيل والهند. ومع ذلك، ما برحت التوقعات الاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية آخذة في التراجع منذ صدور التوقعات الأخيرة. وفي المتوسط، يُتوقع أن يظل النمو العالمي في السنوات المقبلة أقل من المتوسط البالغ 3,2 في المائة خلال الفترة 2010-2019 (انظر الجدول).

الشكل الأول

نمو الناتج الاقتصادي

(النسبة المئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى التقديرات والتوقعات التي وضعت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المختصران: ت، تقديرات؛ ق، توقعات.

نمو إجمالي الناتج المحلي

توقعات التغير عما ورد في تقرير الحالة
والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024

التغير السنوي بالنسبة المئوية

2025	2024	(ب)2025	(ب)2024	(ج)2023	2022	متوسط الفترة 2019-2010	
0,1	0,3	2,8	2,7	2,7	3,1	3,2	العالم
0,0	0,3	1,6	1,6	1,5	2,6	2,0	الاقتصادات المتقدمة النمو
0,0	0,9	1,7	2,3	2,5	1,9	2,4	الولايات المتحدة الأمريكية
0,0	0,0	1,1	1,2	1,9	1,0	1,2	اليابان
0,0	-0,2	1,6	1,0	0,4	3,5	1,6	الاتحاد الأوروبي
-0,1	-0,3	1,4	0,8	0,4	3,4	1,4	منطقة اليورو
0,5	0,4	1,5	0,8	0,1	4,3	2,0	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
0,2	0,2	2,1	1,6	1,3	3,3	2,5	بلدان أخرى متقدمة النمو
0,1	1,0	2,5	3,3	4,0	-1,1	2,4	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
0,2	0,3	3,3	3,2	2,5	3,4	2,2	جنوب شرق أوروبا
0,0	1,0	2,4	3,3	4,0	-1,3	2,4	رابطة الدول المستقلة وجورجيا
0,0	1,4	1,5	2,7	3,6	-1,2	2,0	الاتحاد الروسي
0,1	0,1	4,3	4,1	4,1	4,0	5,2	الاقتصادات النامية
-0,3	-0,2	3,9	3,3	3,2	3,5	3,9	أفريقيا(ج)
-0,4	-0,2	3,8	3,0	3,1	3,0	3,6	شمال أفريقيا(ج)
0,2	0,1	6,1	5,6	5,1	5,4	6,4	شرق أفريقيا
-0,3	-0,2	3,4	2,9	2,2	3,1	2,7	وسط أفريقيا
-0,3	-0,4	3,8	3,4	3,7	3,8	4,5	غرب أفريقيا
-0,5	-0,5	2,5	1,8	1,5	2,8	2,4	الجنوب الأفريقي
0,0	0,1	4,7	4,8	5,1	3,7	6,7	شرق وجنوب آسيا(د)
0,0	0,0	4,5	4,6	4,8	3,2	7,0	شرق آسيا
0,0	0,1	4,5	4,8	5,2	3,0	7,7	الصين
0,0	0,6	5,7	5,8	6,2	6,3	5,8	جنوب آسيا(د)، (هـ)
0,0	0,7	6,6	6,9	7,5	7,7	6,7	الهند(هـ)
0,5	-0,2	4,2	2,7	2,0	6,3	4,1	غرب آسيا(د)
0,1	0,1	2,4	1,7	2,1	4,0	1,7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0,1	0,2	2,4	1,2	1,3	3,8	1,2	أمريكا الجنوبية
0,1	0,5	2,4	2,1	2,9	2,9	1,4	البرازيل
0,0	0,0	2,3	2,6	3,3	4,1	2,7	المكسيك وأمريكا الوسطى
0,0	0,1	2,7	2,5	3,2	5,7	0,7	الكاريبي(د)
-0,2	-0,2	5,3	4,8	4,2	3,5	5,3	أقل البلدان نموا(ج)
0,1	0,2	3,3	3,3	2,4	4,7	4,0	الدول الجزرية الصغيرة النامية

توقعات التغير عما ورد في تقرير الحالة
والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024

		التغير السنوي بالنسبة المئوية					
		متوسط الفترة 2019-2020	2022	2023 ^(د)	2024 ^(ب)	2025 ^(ب)	2025
البلدان النامية غير الساحلية ^(د)		5,3	4,0	4,8	4,7	4,8	0,0
بنود المنكدة							
التجارة العالمية ^(ط)		4,5	6,0	0,7	3,2	3,6	0,8
نمو الناتج العالمي مع معاملات ترجيح مستندة إلى تعادل القوة الشرائية ^(ز)		3,6	3,3	3,1	3,1	3,2	0,2
نمو الناتج العالمي مع معاملات ترجيح مستندة إلى تعادل القوة الشرائية ^(ز)		3,6	3,3	3,1	3,1	3,2	0,2

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى تقديرات وتوقعات مستقاة باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

(أ) تقدير جزئي.

(ب) توقع.

(ج) باستثناء ليبيا للفترة بأكملها والسودان للفترة 2023-2025.

(د) باستثناء أفغانستان للفترة 2023-2025.

(هـ) على أساس السنة القويمية.

(و) باستثناء دولة فلسطين للفترة 2023-2025.

(ز) باستثناء غيانا للفترة 2022-2025 لأن التوسع السريع في إنتاج النفط يشوه التقييم الاقتصادي للمنطقة.

(ح) باستثناء أفغانستان والسودان للفترة 2023-2025.

(ط) بما في ذلك السلع والخدمات؛

(ي) استنادا إلى معيار مرجعي لعام 2015.

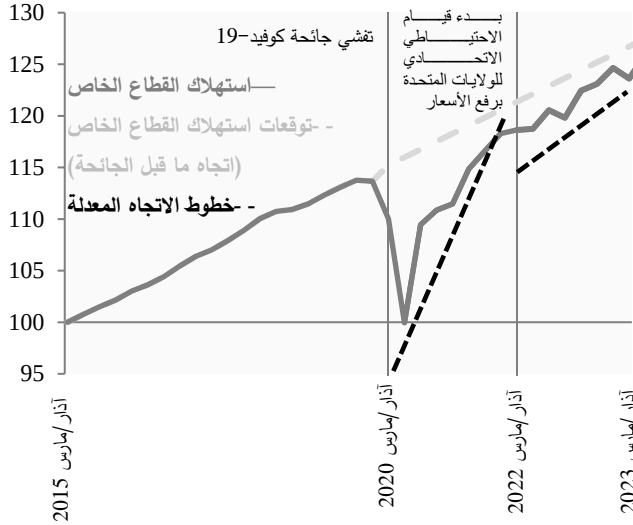
3 - وتبين البيانات الأخيرة المسجلة بوتيرة عالية تحسُّن الأداء التجاري منذ الربع الأخير من عام 2023. وفي شباط/فبراير، انتقل مؤشر مديري الشراء العالمي إلى النطاق التوسعي للمرة الأولى منذ آب/أغسطس 2022 (انظر الشكل الثاني(أ)). ولا تزال أسواق العمل الضيقة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، تحافظ على إنفاق قوي نسبيا للأسر المعيشية، رغم الآثار المرجأة الناجمة عن التشدد النقدي على الاستهلاك (انظر الشكل الثاني(ب)). وستظل أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول في الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، كما هو موضح في التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024، تلجم الاستثمار ونمو الإنتاجية على المدى القريب.

الشكل الثاني

مؤشر مديري الشراء للتصنيع واستهلاك القطاع الخاص

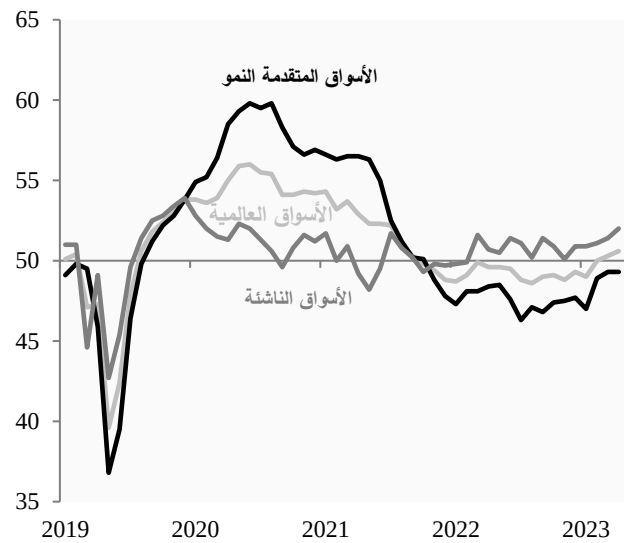
(ب) استهلاك القطاع الخاص على النطاق العالمي

(المؤشر، آذار/مارس 2015=100)



(أ) مؤشر مديري الشراء للتصنيع

(المؤشر، يعكس موسمياً)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من شركتي البيانات CEIC و Oxford Economics.

4 - وتتباين آفاق النمو على المدى القريب بالنسبة إلى الاقتصادات الكبرى. وتستمر التوقعات المتعلقة باقتصاد الولايات المتحدة في التحسن، وبات من المتوقع الآن أن يسجل نمواً بنسبة 2,3 في المائة عام 2024. وظلت سوق العمل القوية توفر فرص العمل ونمواً للدخل الحقيقي، في حين تدعم ميزانيات عمومية أقوى للأسر - وبخاصة للأسر المرتفعة والمتوسطة الدخل - الاستهلاك الإضافي.

5 - ومن المتوقع أن يسجل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحسناً متواضعاً في عام 2024، بعدما بالكاد سجلا نمواً طفيفاً في عام 2023. وشهد عدد قليل من الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي ركوداً اقتصادياً - وإن كان ضحلاً جداً - في عام 2023 وسط شروط تمويل متشددة، وسحب الدعم المالي. ومع ذلك، يُتوقع أن يولد انخفاض التضخم والنمو القوي للأجور والتخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي ومصرف إنكلترا بعض الزخم للنمو الإقليمي على المدى القريب.

6 - ويُتوقع أن ينخفض النمو في الصين إلى 4,8 في المائة عام 2022 من 5,2 في المائة عام 2023. فقد تبدد إلى حد بعيد الطلب الاستهلاكي المكبوت - الذي تحرر بعد رفع القيود المرتبطة بالجائحة. ومع أن من المتوقع أن يؤدي تحسين دعم السياسات إلى تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية العامة والقطاعات الاستراتيجية، فإن قطاع العقارات يشكل خطراً كبيراً ذا منحنى تنازلياً على الاقتصاد الصيني.

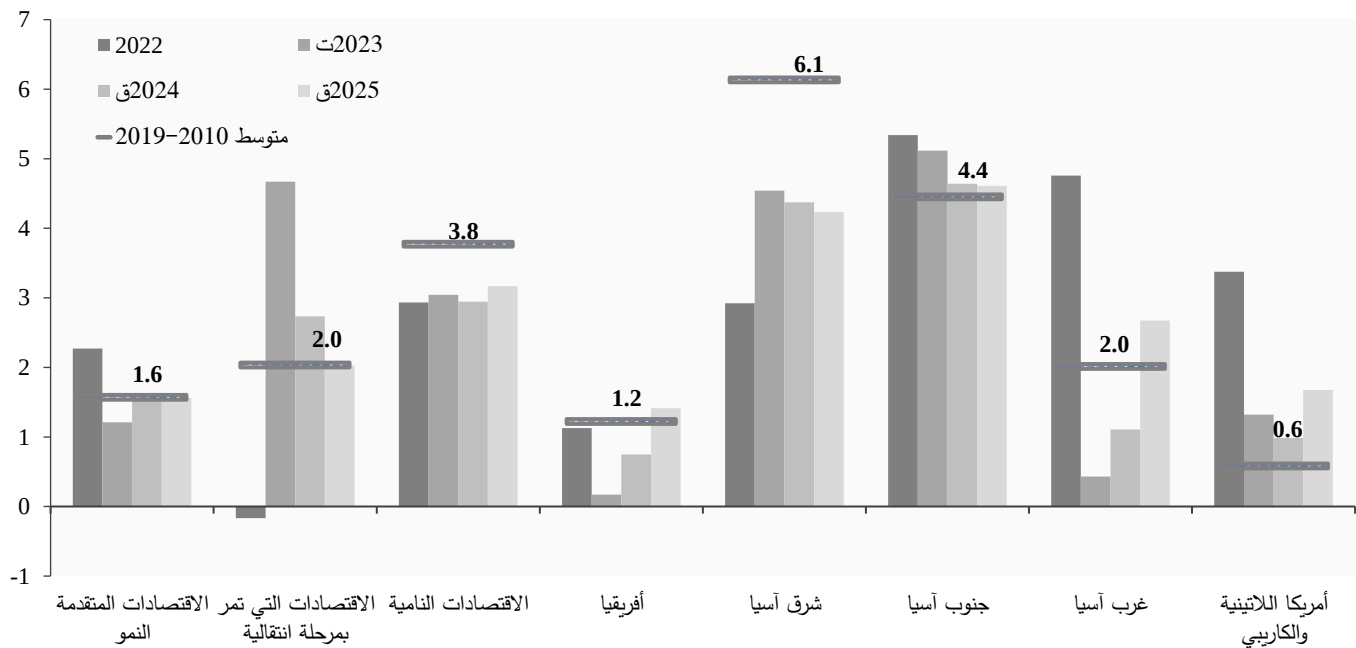
7 - وجرت مراجعة التوقعات الخاصة باقتصاد الاتحاد الروسي صعوداً إلى 2,7 في المائة لعام 2024 بسبب النشاط القوي المسجل في الربع الأول وآثار الإنفاق المالي المتوقعة.

8 - ويستفيد عدد من الاقتصادات النامية الكبيرة - مثل إندونيسيا والمكسيك والهند - من الطلب المحلي والخارجي القويين. وفي المقابل، يسلك العديد من الاقتصادات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية مسار نمو منخفض (انظر الجدول والشكل الثالث)، ويواجه تضخماً عالياً، وتكاليف اقتراض مرتفعة، وضغوطاً مستمرة على أسعار الصرف، وعدم استقرار سياسي مستمر. كما أن احتمال تزايد حدة النزاعات وتوسع رقعتها في غزة والبحر الأحمر يزيد من الضبابية التي تكتنف التوقعات على المدى القريب للشرق الأوسط.

الشكل الثالث

نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي

(النسبة المئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى تقديرات وتوقعات أعدت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المختصران: ت، تقديرات؛ ق، توقعات.

9 - ومن المتوقع أن يسجل النمو في أقل البلدان نمواً تحسناً طفيفاً من 4,2 في المائة عام 2023 إلى 4,8 في المائة عام 2024. ولا تزال القدرة على تحمل الدين هشة في العديد من أقل البلدان نمواً، حيث تعاني 5 بلدان من حالة مديونية حرجية في حين أن 15 بلداً آخر معرض بشدة لخطر المديونية الحرجية⁽¹⁾. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 4,7 في المائة عام 2024، أي دون تغيير يُذكر عن عام 2023. وأثرت حالات التوتر الجيوسياسية بصفة خاصة على التوقعات الاقتصادية لعدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية نتيجة لاعتمادها على بلدان المرور العابر المجاورة للوصول إلى الطرق التجارية الدولية.

(1) صندوق النقد الدولي، "قائمة الدول ذات الدخل المنخفض القادرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق

الاستئماني للنمو والحد من الفقر، اعتباراً من 29 شباط/فبراير 2024.

10 - ومن المتوقع أن تتحسن التوقعات الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يُتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من 2,4 في المائة عام 2023 إلى 3,3 في المائة عام 2024، مدفوعا في المقام الأول بانتعاشٍ مطرد في السياحة. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم من 11,1 في المائة عام 2023 إلى 5,5 في المائة عام 2024 مع استمرار انخفاض أسعار الأغذية والطاقة. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات هي عرضة لاحتمالات انخفاض متزايدة وسط ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى. ويمكن أن تؤدي حالات التوتر الجيوسياسية المتصاعدة الحدة إلى زيادة الضغوط على التضخم المحلي وتكاليف المدخلات. وما زال الدين العام المرتفع يشكل تحديا بنيويا رئيسيا.

التضخم

11 - ما برح التضخم آخذا في الانخفاض في معظم البلدان منذ أن بلغ ذروته في عام 2023. فقد شهدت أوكرانيا ورواندا ولاتفيا ومولدوفا وهنغاريا انخفاضا حادا في التضخم على مدى 12 شهرا. ويفسر انخفاض واستقرار أسعار الطاقة والأغذية على الصعيد الدولي وضعف الآثار العابرة للحدود الثانية، إلى حد كبير التراجع الحد في التضخم. كما يقترب التضخم الأساسي، الذي يستثني عادة أسعار الأغذية والطاقة، من النطاق الذي يمكن أن يشجع صناع السياسات على التخفيف من مواقفهم المتشددة في مجال السياسة النقدية في العديد من البلدان. ولا تزال هناك مخاوف من أن يعاود التضخم ارتفاعه، فقد ارتفعت أسعار الأغذية والطاقة في الأشهر الأخيرة وسط حالات توتر جيوسياسية في البحر الأحمر وتحديات العبور في قناة بنما. وبتسجيل البطالة معدلات منخفضة غير مسبوقة تقريبا، لا تزال الأجور تترجح تحت ضغوط تصاعدية في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو.

12 - ولا تزال إثيوبيا والأرجنتين وأنغولا وتركيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وسيراليون وغامبيا وغانا وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) ولبنان ومصر وملاوي ونيجيريا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، على خلفية التحديات المستمرة لميزان المدفوعات، وخفض سعر الصرف والآثار الناجمة عنها. وارتفع التضخم بشكل حاد في دولة فلسطين في الربع الأول من عام 2024 في انعكاس للوضع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة.

أسواق العمل

الاقتصادات المتقدمة النمو

13 - خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، ظلت أسواق العمل في اليابان ومعظم أوروبا وأمريكا الشمالية ضيقة، إذ تدنت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية منخفضة وعانت بعض القطاعات نقصا حادا في العمالة. وفي الولايات المتحدة، رآه معدل البطالة حول 3,8 في المائة. ومع أن الزيادة في معدل المشاركة في القوى العاملة هي أعلى من المستوى المنخفض التاريخي البالغ 3,4 في المائة المسجل في نيسان/أبريل 2023، فإنها تفسر إلى حد كبير البطالة المتدنية.

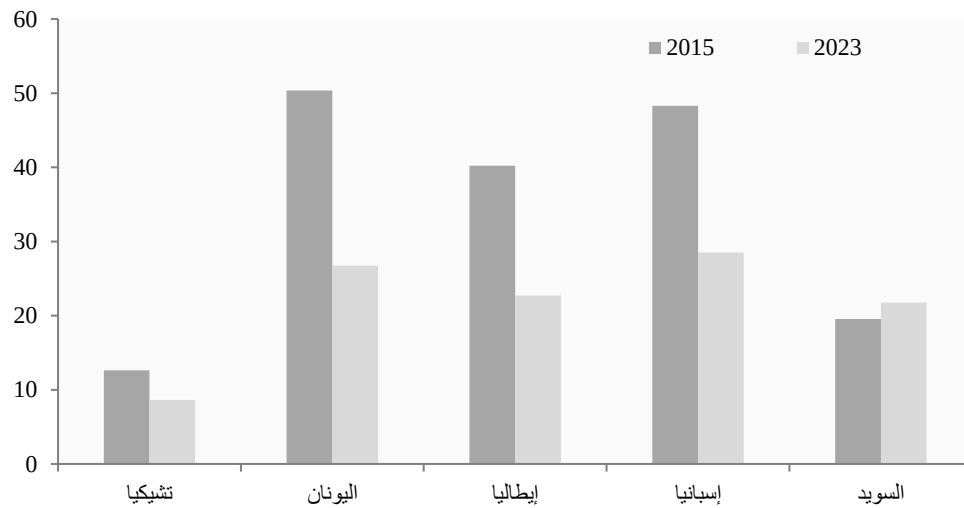
14 - وحتى آذار/مارس 2024، كان اقتصاد الولايات المتحدة قد أضاف وظائف لمدة 39 شهرا على التوالي، في حين تراجعت مكاسب الأجور، خصوصا في أسفل سلم توزيع الأجور، بعد فترة شهدت "انقباضا" ملحوظا في الأجور خلال 2022-2023. إن الحصة المتزايدة من الوظائف في القطاعات غير الصناعية الأقل حساسية بالنسبة إلى دورات الأعمال تعني ضمنا أن من غير المرجح أن يرتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ حتى لو تعثر النمو الاقتصادي.

15 - وفي أوروبا، ورغم تباطؤ النشاط الاقتصادي في الربع الأول من عام 2024، ظل التوظيف عند مستوى مرتفع (تجاوز 80 في المائة في بلدان عدة)، إذ اختارت الشركات الاحتفاظ بالعمال تجنباً لتكبد تكاليف إعادة التوظيف أو التدريب الوظيفي. ولا يزال مستوى النشاط الاقتصادي للشباب في أوروبا يشكل موطن ضعف في بعض أجزاء القارة، رغم أوجه التحسن الملحوظة التي سُجلت خلال العامين الماضيين. ورغم انخفاض بطالة الشباب بشكل حاد في إسبانيا وإيطاليا واليونان، فلم تشهد بعض البلدان الأخرى، مثل السويد، أي تقدم (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

معدل البطالة بين الشباب (تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) في بلدان أوروبية مختارة

(النسبة المئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat.

ملاحظة: تمثل هذه البيانات متوسطاً يمتد 12 شهراً.

الاقتصادات النامية

16 - لا تزال المستويات المرتفعة للاقتصاد غير النظامي، والتفاوتات الجنسانية، ومعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب منتشرة على نطاق واسع في البلدان النامية. وفي ظل النشاط الاقتصادي الخجول في العديد من البلدان النامية، لا تزال آفاق العمالة ضعيفة على المدى القريب. وفي الصين، ما برحت توقعات التوظيف آخذة في التحسن منذ رفع التدابير المتصلة بالجائحة. وفي عام 2023، انخفض معدل البطالة في المدن إلى 5,2 في المائة من 5,6 في المائة عام 2022. وفي الهند، تحسنت مؤشرات سوق العمل أيضاً وسط نمو قوي وارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة. وعلى النقيض من ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعاً بشكل ثابت في جنوب أفريقيا، متجاوزاً 30 في المائة. وفي البرازيل، من المتوقع أن يفقد سوق العمل بعض الزخم في عام 2024.

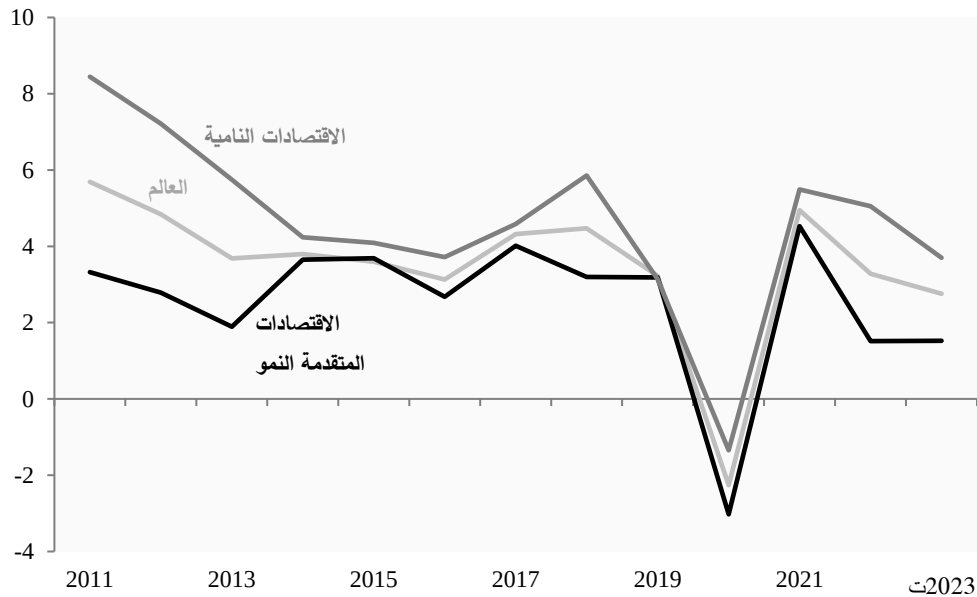
17 - وعادت المشاركة في القوى العاملة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما ارتفعت مشاركة المرأة في القوى العاملة مؤخرا في مناطق عدة، ولا سيما في جنوب آسيا. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات بين الجنسين وفي العمر في معدلات المشاركة في القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، لا تزال بطالة الشباب تشكل تحديا كبيرا عبر المناطق النامية. وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، يواجه الشباب حواجز رئيسية تحول دون دخولهم سوق العمل، حيث يتجاوز متوسط معدلات البطالة نسبة 13 في المائة. وعلاوة على ذلك، ازداد مؤخرا عدد الشباب غير الملحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في أفريقيا وهو لا يزال مرتفعا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ. كما أن معدلات الشباب غير الملحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب مرتفعة بشكل خاص في جنوب آسيا.

الاستثمار الدولي

18 - يسلك الاستثمار العالمي منحى تنازليا منذ عام 2021، حيث يقدر نمو الاستثمار - الذي يقاس بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي الحقيقي - بنسبة 2,8 في المائة عام 2023. ويعكس ذلك الانخفاض الحاد في نمو الاستثمار في الاقتصادات النامية من 5,1 في المائة عام 2022 إلى 3,7 في المائة عام 2023 (انظر الشكل الخامس). وأدت أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة والحيز المالي المتشدد والمخاطر الجيوسياسية إلى تقويض نمو الاستثمار.

الشكل الخامس

النمو السنوي للاستثمار



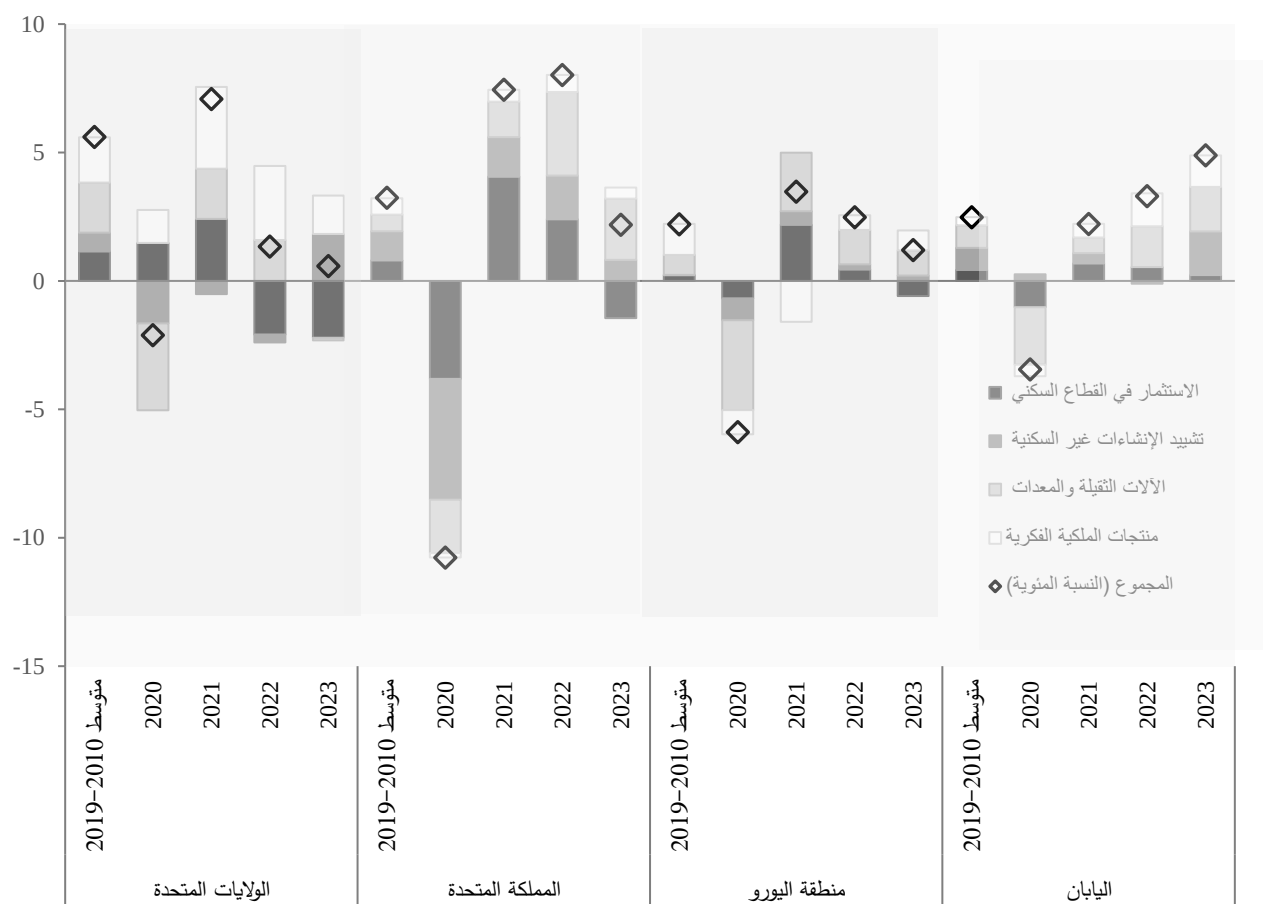
المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى تقديرات أعدت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المختصر: ت، تقدير.

19 - وانكمش الاستثمار في القطاع السكني - وهو عنصر رئيسي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي - المتعاقد عليه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو بسبب أسعار الفائدة المرتفعة، الأمر الذي يؤثر على العرض والطلب في قطاع الإسكان. وفي اليابان، تباطأ الاستثمار في القطاع السكني لكنه ظل إيجابياً. وسجل الاستثمار الثابت في الإنشاءات غير السكنية في الولايات المتحدة نمواً بنسبة 1,9 في المائة، بعد ثلاث سنوات من النمو السلبي. وسجل الاستثمار في الآلات الثقيلة والمعدات زيادات حادة في المملكة المتحدة ومنطقة اليورو بسبب السياسات الصناعية الجديدة الداعمة للانتقال في مجال الطاقة ومرونة الإمداد (انظر الشكل السادس). ومن المتوقع أن يستمر ضعف نمو الاستثمار في الدول المتقدمة النمو عام 2024، حيث أدت توقعات خفض أسعار الفائدة إلى إرجاء قرارات الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2024.

الشكل السادس

النمو السنوي للاستثمار في اقتصادات مختارة متقدمة النمو، حسب نوع الأصول



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من شركة البيانات CEIC والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat.

ملاحظات: ترد الأرقام بالأسعار الثابتة. وتعكس البيانات المتعلقة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنطقة اليورو، واليابان مجموع الاستثمارات؛ وتعكس البيانات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية استثمار القطاع الخاص.

التجارة الدولية

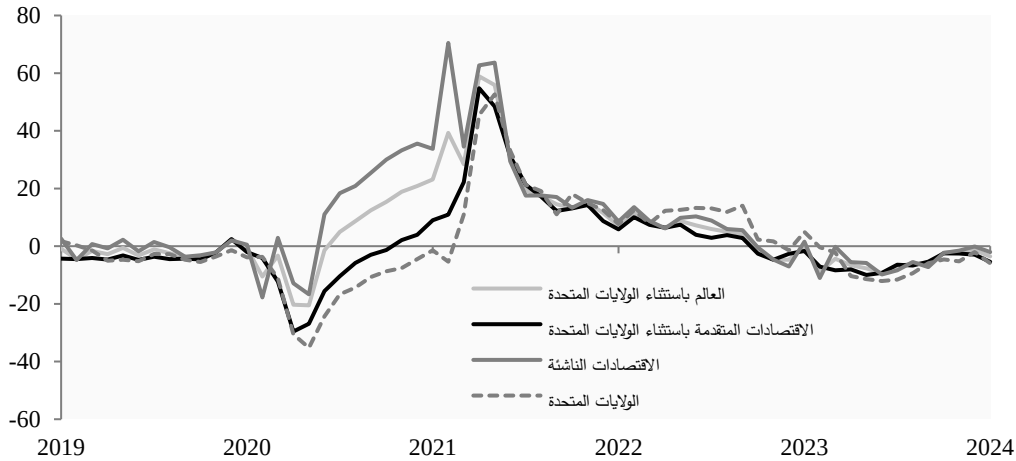
20 - ظل نمو التجارة العالمية في السلع ضعيفا في عام 2023 (انظر الشكل السابع). فما برحت قيمة تجارة البضائع العالمية تشهد انخفاضا مستمرا منذ منتصف عام 2022 وهي انكمشت بنسبة 5 في المائة في عام 2023⁽²⁾. وعلى النقيض من ذلك، ظل حجم نمو تجارة البضائع إيجابيا بشكل طفيف، ما يشير إلى مرونة في الطلب العالمي على السلع المستوردة. ويعزى الانخفاض العام في تجارة البضائع في المقام الأول إلى ضعف الناتج الصناعي وقوة دولار الولايات المتحدة التي تضعف الطلب على الواردات (لا سيما في البلدان النامية)، مع انخفاض التجارة بين بلدان الجنوب بنسبة 7 في المائة عام 2023⁽³⁾. وظلت التجارة في الخدمات أكثر قدرة على امتصاص الصدمات ونمت بنسبة 8 في المائة، رغم اعتدالها في الربع الأخير.

21 - ويُتوقع أن تتعافى التجارة العالمية في عام 2024. ويمكن أن يعزى الزخم المبكر إلى التدفقات التجارية في الأشهر الأولى من العام إلى خفض المخزون الذي تراكم وسط اضطرابات سلسلة التوريد في عامي 2021 و 2022. وفي الصين، نمت التجارة الخارجية بوتيرة أسرع من المتوقع في الشهرين الأولين من عام 2024، مدفوعة إلى حد كبير بالصادرات إلى الأسواق الناشئة، ولا سيما إلى الاتحاد الروسي والبرازيل والهند. ومع ذلك، فإن حالات التوتر الجيوسياسي المستمرة في الشرق الأوسط والاضطرابات في البحر الأحمر، وارتفاع تكلفة الشحن لا تزال تشكل تحديات للتجارة العالمية (انظر الشكل الثامن). ومن المرجح حدوث انتعاش أكثر وضوحا في التجارة العالمية خلال النصف الثاني من عام 2024، خصوصا إذا بدأ الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي في خفض سعر الفائدة الموجه لدى كل منهما.

الشكل السابع

صادرات البضائع

(النسبة المئوية للتغير، على أساس سنوي)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من Federal Reserve Bank of Dallas.

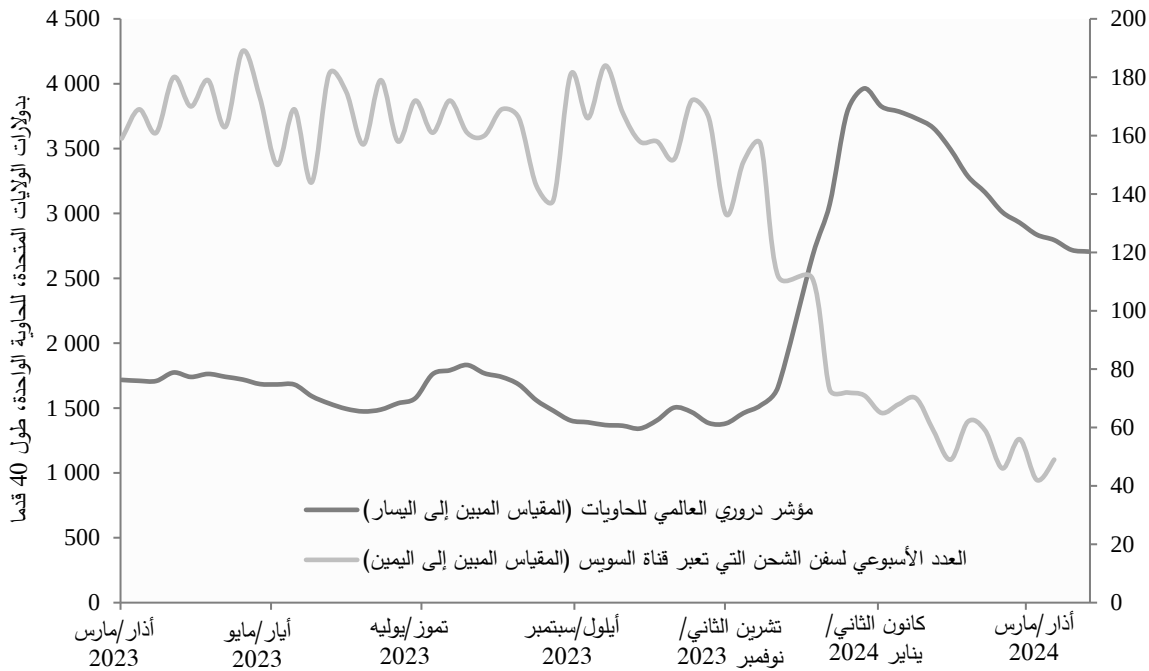
ملاحظة: البيانات الشهرية متاحة حتى كانون الثاني/يناير 2024.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، Global trade update، آذار/مارس 2024.

(3) المرجع نفسه.

الشكل الثامن

مؤشر دروري العالمي للحاويات والعدد الأسبوعي لسفن الشحن التي تعبر قناة السويس



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من شركة دروري المحدودة للاستشارات الخاصة بالنقل البحري ومكتب الإحصاءات الوطنية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السياسات النقدية والمالية: الاتجاهات والتحديات

السياسة النقدية

22 - في الربع الأول من عام 2024، أبقت غالبية المصارف المركزية في العالم على أسعار الفائدة دون تغيير، مراقبةً عن كثب قرارات السياسة العامة للاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة والبنك المركزي الأوروبي. ورغم التوقعات بأن يركز هذان المصرفان المركزيان على خفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من العام، فإن توقيت وحجم تخفيف القيود النقدية ما زالا غير مؤكدين، إذ لا يزال التضخم أعلى من الأهداف التي وضعها هذان المصرفان المركزيان. وسجلت عائدات السندات الحكومية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو اتجاها تصاعديا في الآونة الأخيرة، إذ أدت تدابير التشديد الكمي إلى زيادة إمدادات الأسواق بالسندات. ومن المتوقع أن تتابع عن كثب المصارف المركزية التي تربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة القرارات المتعلقة بسياسة الاحتياطي الاتحادي. وسيؤثر التحول في سياسة المصرف المركزي الأوروبي على الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

23 - وخروجا عن وضع "الانتظار والترقب" السائد في السياسة النقدية، نفذت المصارف المركزية في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وباراغواي والبرازيل وبيرو وتشيكيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسري لانكا وشيلي وطاجيكستان وكازاخستان وكوستاريكا وكولومبيا وهنغاريا تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة في الربع الأول من عام 2024 بعدما شرعت في تخفيف التشدد النقدي في عام 2023. وإضافة إلى ذلك،

تحوّلت المصارف المركزية في الأرجنتين وإسرائيل وسويسرا وغانا والمكسيك ومنغوليا وموزامبيق نحو مرحلة تخفيف التشدد النقدي خلال الربع الأول من عام 2024. وبعد خفض سعر الفائدة الأساسي لقروض الخمس سنوات ونسبة شروط الاحتياطي في الربع الأول من عام 2024، يُتوقع أن يحافظ بنك الصين الشعبي على موقفٍ تيسيري⁽⁴⁾.

24 - وعلى النقيض من ذلك، واصلت المصارف المركزية في أنغولا وأوغندا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكينيا ومصر وملاي ونيجيريا تشددها النقدي من خلال زيادات إضافية في سعر الفائدة الموجّه خلال الربع الأول من عام 2024. وأدى تشديد شروط التمويل الخارجي والقيود المفروضة على ميزان المدفوعات إلى زيادة الضغوط لخفض قيمة العملة، ما دفع المصارف المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية بهدف حماية قيمة العملات الوطنية. وأشار بنك اليابان إلى إمكانية مواصلة رفع أسعار الفائدة، بعد التخلي عن سعر الفائدة الموجّه السلبي في آذار/مارس 2024 لتحقيق استقرار الين الياباني، الذي كان عرضة لضغوط مستمرة خلال العام الماضي.

السياسة المالية

25 - استتفدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمّت الطاقة والأغذية العالميتان قدرات المالية العامة في جميع فئات البلدان، ما أدى إلى تفاقم ضغوط المالية العامة وتحديات الدين في العديد من الاقتصادات. وفي أعقاب هذه الصدمات، أدت مستويات الدين العام المرتفعة، وارتفاع تكاليف الفائدة، والنمو الاقتصادي الخجول إلى تقييد هامش التصرف في المجال المالي. وفي الوقت نفسه، استمرت ضغوط الإنفاق العام في الازدياد إذ تؤدي شيخوخة السكان إلى ارتفاع تكاليف المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل⁽⁵⁾، في حين تواجه الحكومات مطالب متزايدة لزيادة دعم السياسات في مجالات الصناعات العالية التقنية، والتكيف مع المناخ، والتحوّلات نحو الطاقة الخضراء. وإضافة إلى ذلك، حملت النزاعات العسكرية المستمرة في أوكرانيا والشرق الأوسط وحالات التوتر الجيوسياسية المتزايدة في أنحاء العالم العديد من البلدان إلى زيادة إنفاقها الدفاعي. ومن المرجح أن يستمر، لا بل أن يتسارع، هذا الاتجاه في السنوات المقبلة ما قد يؤدي إلى تحويل القطاع العام عن الاستثمار في التنمية المستدامة.

26 - وبلغت نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي ما يقدر بـ 94,4 في المائة عام 2023⁽⁶⁾. ومع أن هذه النسبة هي أقل بقليل من الذروة التي بلغها في عام 2020، فإنها أعلى 11 نقطة مئوية من مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019 وأعلى 35 نقطة مئوية عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2007. ومع توقع بقاء أسعار الفائدة أعلى فترة أطول، ولا سيما في الولايات المتحدة، فإن تكاليف خدمة الدين الحكومي ستظل تشكل تحدياً، إذ إنها تستحوذ على حصة متزايدة من الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان النامية ما يحوّل الأموال العامة

(4) شينخوا، "ثمة مجال واسع للسياسة النقدية الصينية: محافظ المصرف المركزي"، 6 آذار/مارس 2024.

(5) عدم ترك أحد خلف الركب في عالم يسير نحو الشيخوخة: التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(6) يتم ترجيح المتوسطات العالمية والإقليمية ومتوسطات المجموعات القطرية بإجمالي الناتج المحلي واستناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (جرى الاطلاع عليها في نيسان/أبريل 2024).

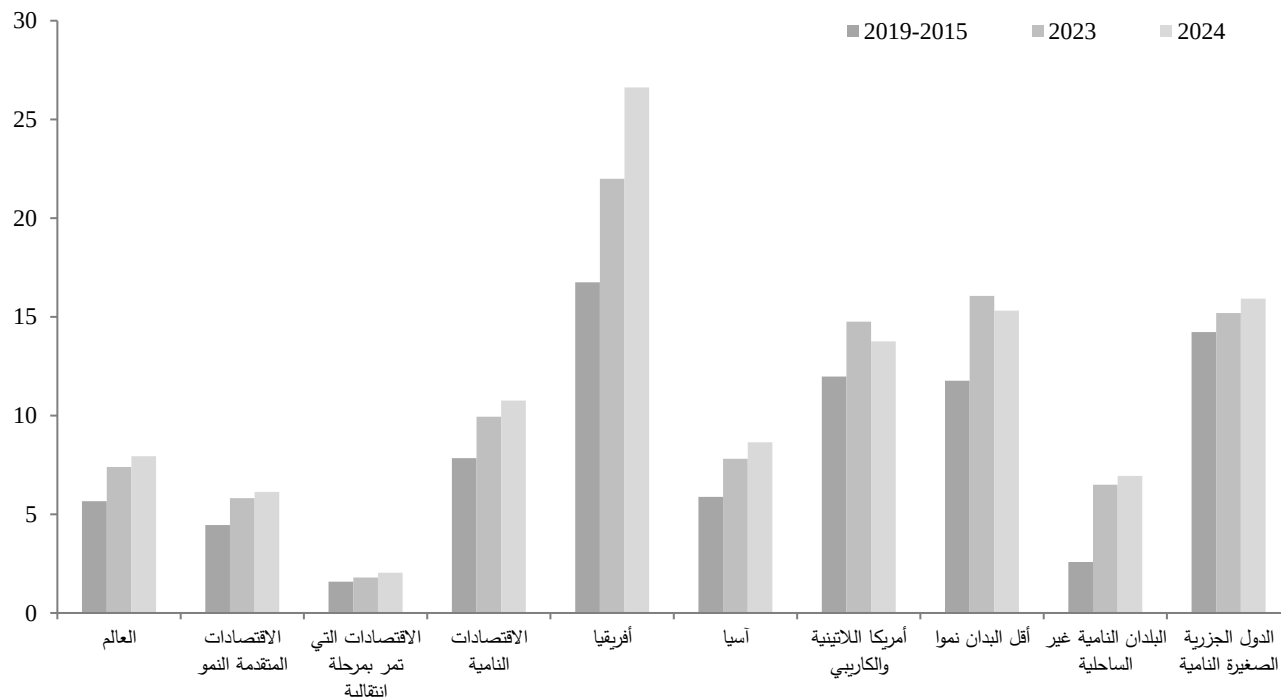
بعيدا عن الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والبنى التحتية المستدامة (انظر الشكل التاسع). وفي عام 2024، يُتوقع أن تتفق الحكومات في أفريقيا ما يفوق متوسطه ربع إجمالي الإيرادات العامة على مدفوعات الفائدة. كما أن أعباء خدمة الدين مرتفعة بشكل خاص في العديد من الاقتصادات الكبيرة، ولا سيما أنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وكينيا ومصر ونيجيريا. ومن المتوقع أيضا أن تزيد مدفوعات الفائدة من مستوى مرتفع أصلا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتصل إلى 15,9 في المائة من الإيرادات عام 2024. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال حصة نفقات الفوائد في الإيرادات الحكومية منخفضة في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، باستثناء الولايات المتحدة، حيث يُقدَّر أن يصل صافي تكاليف الفائدة إلى نحو 10 في المائة من الإيرادات الحكومية في عام 2024.

27 - ورغم هذه الخلفية، من المتوقع أن تتشدد معظم البلدان تدريجيا في نفقاتها المالية في عامي 2024 و 2025 بغية تحسين القدرة على تحمل الدين وإعادة تكوين الاحتياطات المالية. وفي عام 2024، من المتوقع أن يشهد 31 من 37 اقتصادا متقدما نمو زيادة في الرصيد الأولي المعدل حسب التقلبات الدورية من قبل الحكومة العامة، ما يعني تشددا في الوضع المالي. وفي الولايات المتحدة، يُتوقع أن تكون السياسة المالية محايدة تقريبا على مدى السنوات القليلة المقبلة، بعد توفير دعم معتدل للنمو في عام 2023. واعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخرا إصلاحات لإطار الحوكمة المالية تهدف إلى توفير مزيد من المرونة في خفض العجز ومنح الدول الأعضاء قدرة أكبر على الإمساك بزمام الأمور⁽⁷⁾.

28 - ويسعى العديد من البلدان النامية إلى تصحيح أوضاع المالية العامة تدريجيا بعد الإلغاء المرحلي لتدابير الدعم بهدف مكافحة الجائحة ومواجهة أزمة تكاليف المعيشة. وفي أفريقيا، تهدف الحكومات عموما إلى الإبقاء على التشدد المالي، إذ ترزح بلدانها تحت أعباء كبيرة من الدين العام وعجز مالي كبير يراوح بين 4,6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في مصر و 6,4 في المائة في جنوب أفريقيا و 8,6 في المائة في الجزائر. وفي الصين، من المتوقع أن تُبقي الحكومة على سياسة مالية استباقية لدعم النمو الاقتصادي في عام 2024، بما في ذلك الإنفاق الجديد الكبير على العلوم والتكنولوجيا، والبنية التحتية الجديدة، والتحول إلى المنخفضة الكربون. وفي الهند، لا تزال الحكومة ملتزمة بخفض العجز المالي تدريجيا ساعية في الوقت نفسه إلى زيادة الاستثمار الإنتاجي. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، شرعت معظم البلدان أيضا في تصحيح أوضاع المالية العامة بهدف تحسين القدرة على تحمل الدين عبر تحسين الإنفاق الموجّه وزيادة كفاءته.

(7) مجلس الاتحاد الأوروبي، "مراجعة الحوكمة الاقتصادية: المجلس يعتمد إصلاح القواعد المالية"، 29 نيسان/أبريل 2024.

الشكل التاسع
صافي مدفوعات الفائدة على الدين العام
(النسبة المئوية من الإيرادات الحكومية)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (جرى الاطلاع عليه في نيسان/أبريل 2024).

ملاحظة: يتم ترجيح المتوسطات العالمية والإقليمية ومتوسطات المجموعات القطرية بإجمالي الناتج المحلي. بيانات عامي 2023 و 2024 هي بيانات تقديرية.

ثانياً - تسخير إمكانات المعادن الحرجة

لا غنى عن المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة

29 - إن تسريع الانتقال في مجال الطاقة، من خلال اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، جزء لا يتجزأ من مكافحة تغير المناخ. وسيطلب تحقيق أهداف الانبعاثات الصافية الصفرية للكربون بحلول عام 2050 اعتماداً سريعاً لتقنيات منخفضة الانبعاثات، على سبيل المثال من خلال زيادة نسبة المركبات الكهربائية من إجمالي مبيعات السيارات إلى أكثر من 65 في المائة بحلول عام 2030 والقضاء تماماً على سيارات محرك الاحتراق الداخلي الجديدة بعد عام 2035. ويجب زيادة توليد الكهرباء من الألواح الشمسية الكهروضوئية ومن الرياح خمسة أضعاف بحلول عام 2030 و 16 ضعفاً بحلول عام 2050، في حين يجب العمل بلا هوادة على خفض الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030 تمهيداً لإزالتها بشكل أساسي بحلول عام 2050⁽⁸⁾.

(8) وكالة الطاقة الدولية، خريطة طريق طريق لاصافي الانبعاثات الصفرية: مسار عالمي لإبقاء هدف 1,5 درجة مئوية قابلاً للتحقيق - تحديث عام 2023، 2023.

30 - ويتطلب تحويل مصادر الطاقة، حتى في الوقت الذي تسعى البلدان النامية إلى توفير إمكانية الوصول الشامل إليها وتنويع اقتصاداتها، زيادة سريعة في الإمدادات بمجموعة متنوعة من الفلزات والمعادن. وتشكل الفلزات والمعادن مدخلات أساسية للإنتاج الصناعي وتوليد الطاقة وتطوير البنى التحتية وتدر أيضا إيرادات حكومية وعائدات تصدير كبيرة في العديد من البلدان. وفي 31 اقتصادا، يقع معظمها في العالم النامي، تمثل صادرات المعادن والفلزات والخامات أكثر من 60 في المائة من إجمالي الصادرات⁽⁹⁾. واستفادت بلدان عدة بينها بوتسوانا وشيلي وماليزيا والمملكة العربية السعودية من استخراج وتصدير مواردها المعدنية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

31 - ومع أن زيادة عرض الموارد المعدنية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل وتقضي على الفقر، فإن هذه النتائج لا يمكن اعتبارها أمرا مفروغا منه. فقد أظهرت التجارب السابقة مع النمو المدفوع بقطاع المعادن أنه غالبا ما يكون مصحوبا بنتائج ضارة. ومن هذه النتائج توقف التنمية في القطاعات الأخرى، والضرر البيئي، والسعي إلى الكسب الريعي، وتقادم عدم المساواة، واستمرار الفقر والنزاع - وهي نتائج يشار إليها مجتمعة بـ "لعنة الموارد". وتتبع فعليا عدة بلدان معتمدة على الموارد استراتيجيات التنويع الاقتصادي للتقليل إلى أدنى حد من الاعتماد المفرط على الموارد المعدنية⁽¹⁰⁾. والإدارة الفعالة للموارد المعدنية، من خلال تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية والقدرات البشرية والتخطيط الاستراتيجي، أساسية لتحقيق نتائج إيجابية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتتجنب في الوقت نفسه النتائج السلبية.

32 - وعززت الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي التي اتسمت بها العقود الماضية الطلب على العديد من المعادن الجديدة وعلى أخرى أقل شهرة لتصنيع الرقائق الدقيقة والألواح الشمسية وتوربينات الرياح وبطاريات السيارات الكهربائية. كما لفتت الانتباه إلى الشح النسبي لهذه المعادن أو الاختناقات في سلاسل الإمداد الخاصة بها بسبب التركيز الجغرافي في الاستخراج أو المعالجة. واكتسب العديد من هذه المعادن، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والمنغنيز، لقب "المعادن الحرجة"، نظرا لأهميتها الحيوية في التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

33 - ولكل بلد قوائم معادن حرجة خاصة به. وتبعاً للمعايير المستخدمة، يراوح عدد المعادن الحرجة بين 35 و 50⁽¹¹⁾. وفي مسح أجري أخيراً، حُدد أكثر من 30 معدناً (وفلزًا) على أنها أساسية للانتقال في مجال الطاقة⁽¹²⁾. وتتطلب تقنيات الطاقة النظيفة الرئيسية معادن حرجة أكثر بكثير من تلك القائمة على الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، تتطلب المركبة الكهربائية مدخلات من المعادن الحرجة تعادل ستة أضعاف ما تتطلبه السيارة التقليدية ومحطة الرياح البرية من موارد معدنية وأكثر بتسعة أضعاف مما تتطلبه محطة لتوليد الكهرباء بواسطة الغاز (انظر الشكل العاشر).

(9) حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

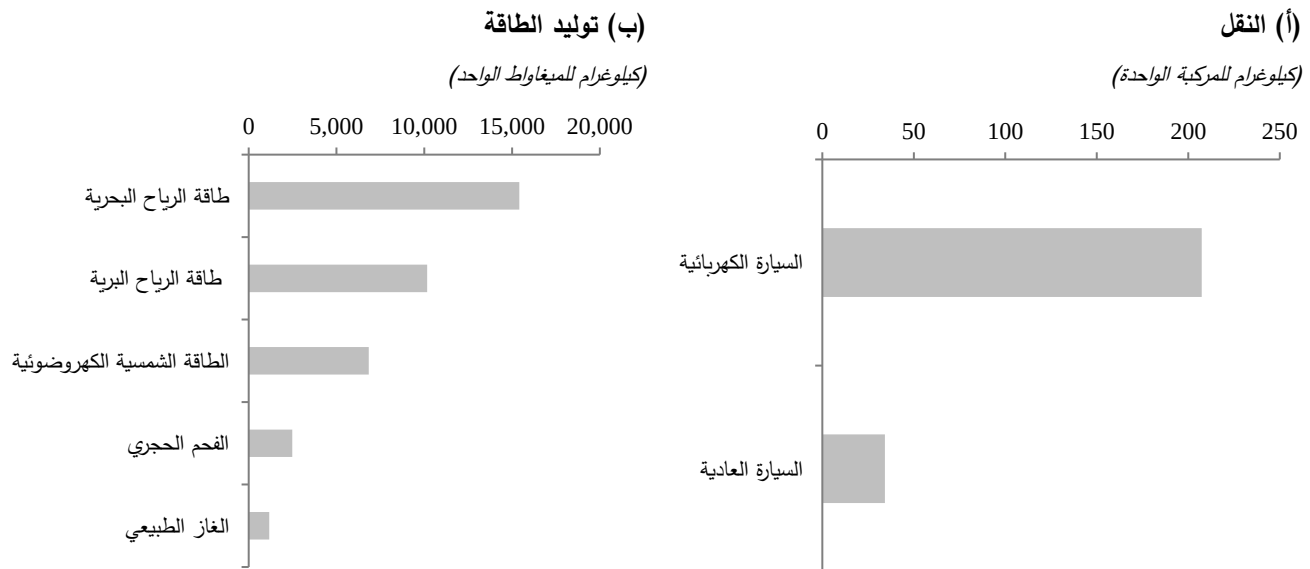
(10) انظر، مثلا، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

(11) حددت الولايات المتحدة 50 معدناً حرجاً، في حين أدرج الاتحاد الأوروبي وأستراليا 34 و 30 معدناً حرجاً، على التوالي. والمعادن الشائعة في هذه القوائم هي الليثيوم والكوبالت وعناصر فلزات الأرض النادرة والنيكل والغرافيت.

(12) John R. Owen and others, "Energy transition minerals and their intersection with land-connected peoples", *Nature Sustainability*, vol. 6 (February 2023).

الشكل العاشر

المعادن الحرجة المستخدمة في تكنولوجيات مختارة للطاقة النظيفة



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من الوكالة الدولية للطاقة.

34 - ومع تسارع وتيرة نشر مصادر الطاقة المتجددة، نما الطلب على المعادن الحرجة بسرعة. وبين عامي 2017 و 2022، زاد حجم سوق المعادن الحرجة بنسبة الضعفين واتسع حجم سوق الليثيوم والنيكل وعناصر فلزات الأتربة النادرة 6,7 و 3,1 و 2,5 أضعاف، على التوالي⁽¹³⁾. ويتناقض ذلك مع النمو الأكثر ضعفا للطلب على المعادن والفلزات الأخرى، مثل الزنك والرصاص، التي تتسم بأهمية أقل لتوليد الطاقة الخضراء. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 على النطاق العالمي سيتطلب ستة أضعاف المدخلات المعدنية مقارنة باليوم. وبشكل أكثر تحديدا، سيتعين زيادة الطلب على الليثيوم والمنغنيز في تقنيات الطاقة النظيفة بما يعادل 16 و 13 ضعفا، على التوالي، في السنوات الـ 30 المقبلة، أما بالنسبة إلى النيكل والغرافيت وعناصر فلزات الأتربة النادرة فسيحتاج زيادة الطلب عليها أكثر من 5 أضعاف (انظر الشكل الحادي عشر).

35 - ومع أن هذه التوقعات هي عرضة لحالات عدم يقين هائلة في المجال التكنولوجي - كالتبني التجاري لتكنولوجيا الطاقة الخضراء البديلة، مثل خلايا الهيدروجين أو بطاريات أيونات الصوديوم، وتوفر البدائل وتكنولوجيا إعادة التدوير والتحسينات في تخزين الطاقة - يسود إجماع واسع النطاق على أن سوق المعادن الحرجة ستواصل توسعها السريع في العقود المقبلة⁽¹⁴⁾.

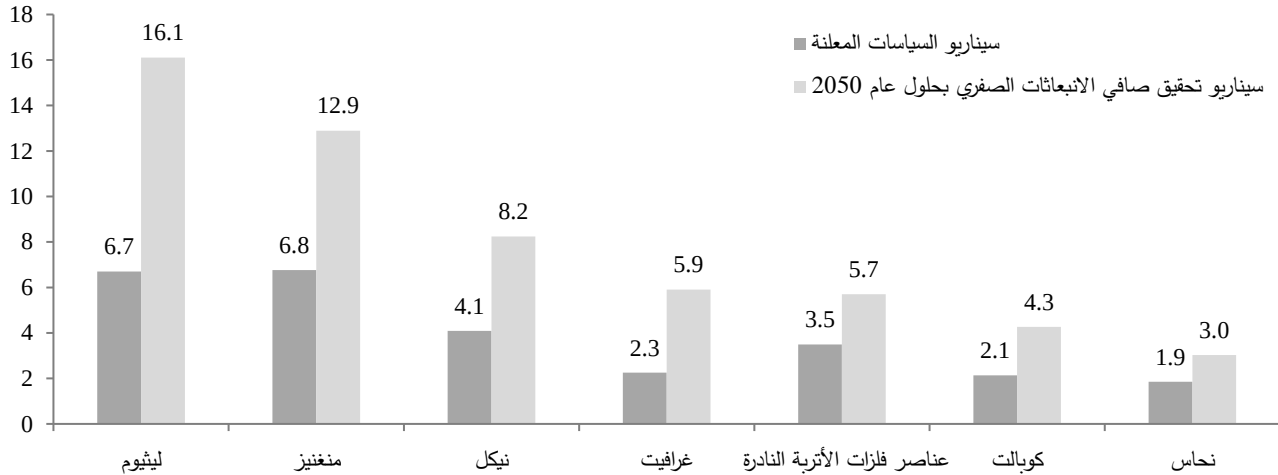
(13) وكالة الطاقة الدولية، *Critical Minerals Market Review 2023*، كانون الأول/ديسمبر 2023.

(14) Jordy Lee Calderon and others, "Critical mineral demand estimates for low-carbon technologies: what do they tell us and how can they evolve?", *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 189, Part A (January 2024).

الشكل الحادي عشر

النمو النسبي للطلب على معادن حرجة مختارة مستخدمة في الطاقة النظيفة بحلول عام 2050

(مضاعفات الطلب التقديري لعام 2022)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات Critical Minerals Data Explorer للوكالة الدولية للطاقة.

ملاحظة: يراعي سياريو السياسات المعلنة السياسات وتدابير التنفيذ التي اعتمدها البلدان حتى آب/أغسطس 2023؛ ويعكس سياريو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 ما هو مطلوب لتحقيق صافي انبعاثات الكربون الصفري المرتبطة بالطاقة بحلول عام 2050.

الاستثمار في المعادن الحرجة يواجه تحديات كبيرة

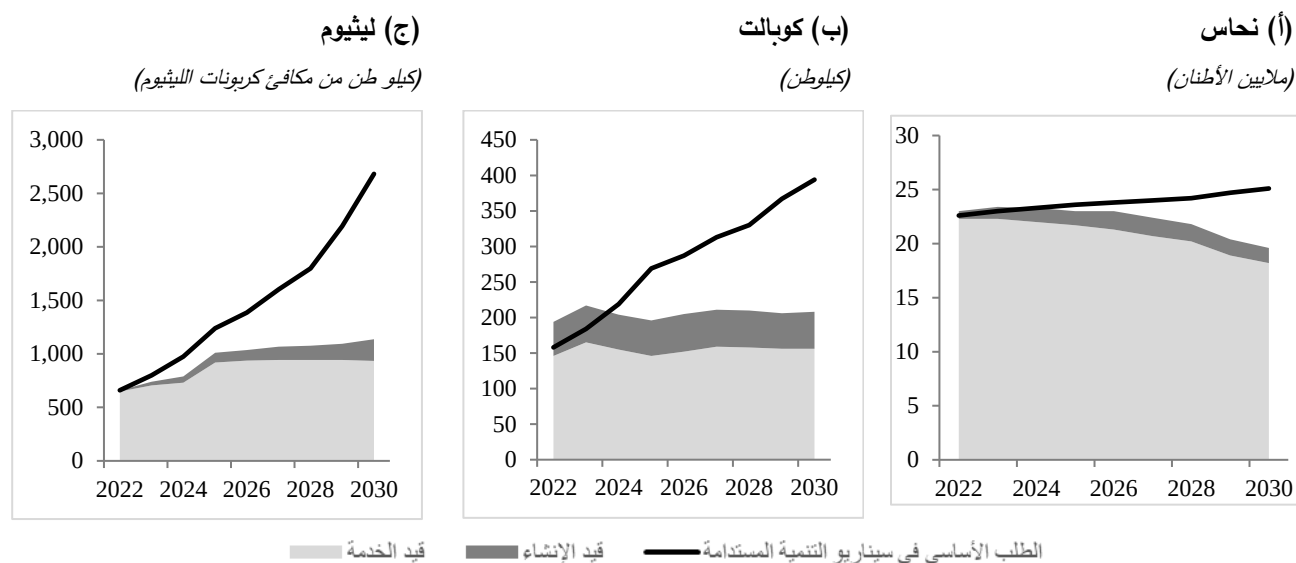
36 - رغم النمو المتوقع في الطلب المحتمل، فإن عرض المعادن الحرجة سيتباطأ، ما يؤدي إلى استمرار الفجوة بين العرض والطلب (انظر الشكل الثاني عشر). كما أن أوجه عدم اليقين التكنولوجي ومواطن الضعف في سلسلة الإمداد بسبب التركيز العالي للسوق وحالات التوتر الجيوسياسية وانخفاض الأسعار وتقلبها تشكل عاملا مثبطا للاستثمارات الجديدة من قبل القطاعين الخاص والعام في المعادن الحرجة.

37 - ويتركز تعدين واستخراج المعادن الحرجة في المراحل الأولية ومعالجتها في المراحل الوسطى، ما يجعل سلاسل الإمداد بالمعادن عرضة للخيارات السياسية التي تتخذها البلدان. ومقارنة باستخراج النفط والغاز، فإن استخراج المعادن الحرجة هو أكثر تركزا من الناحية الجغرافية، حيث ينتج المنتجون الثلاثة الأول ما بين 50 و 90 في المائة من الإنتاج العالمي من الليثيوم وعناصر فلزات الأتربة النادرة والغرافيت والكوبالت والنيكل والنحاس (انظر الشكل الثالث عشر (أ)). وهذا التركيز هو أكثر وضوحا في مرحلة المعالجة: فالصين تستأثر بأكثر من نصف الإمدادات المكررة من الكوبالت والليثيوم وعناصر فلزات الأتربة النادرة (انظر الشكل الثالث عشر (ب)). وفي الوقت نفسه، عادة ما يتركز تعدين ومعالجة المعادن الحرجة في حفنة من الشركات. فعلى سبيل المثال، تستأثر شركتان رئيسيتان، إحداهما في شيلي والأخرى في الولايات المتحدة، بنحو 20 و 16 في المائة، على التوالي، من الإنتاج العالمي من الليثيوم وتسيطر شركة مقرها الصين على 20 في المائة من الإنتاج العالمي للنيكل⁽¹⁵⁾.

(15) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تستند الحسابات إلى بيانات مستقاة من منصة ستاتيسا (Statista).

الشكل الثاني عشر

العرض والطلب على الصعيد العالمي في ما يتعلق بمعادن حرجة مختارة



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من الوكالة الدولية للطاقة.

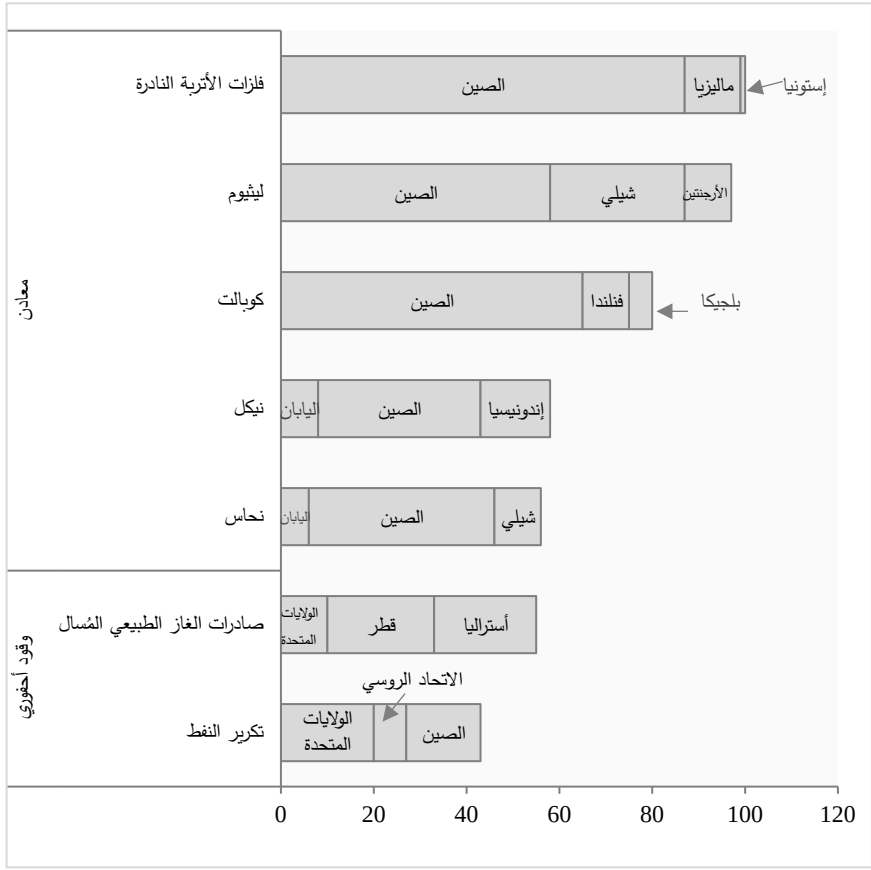
ملاحظة: الطلب الأولي هو صافي إجمالي الطلب من الحجم المعاد تدويره. يتماشى سيناريو التنمية المستدامة مع مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة والأهداف المناخية لاتفاق باريس.

الشكل الثالث عشر

حصة البلدان الثلاثة الأولى من إنتاج معادن مختارة والوقود الأحفوري، 2019

(أ) الاستخراج
(النسبة المئوية)

(ب) المعالجة
(النسبة المئوية)

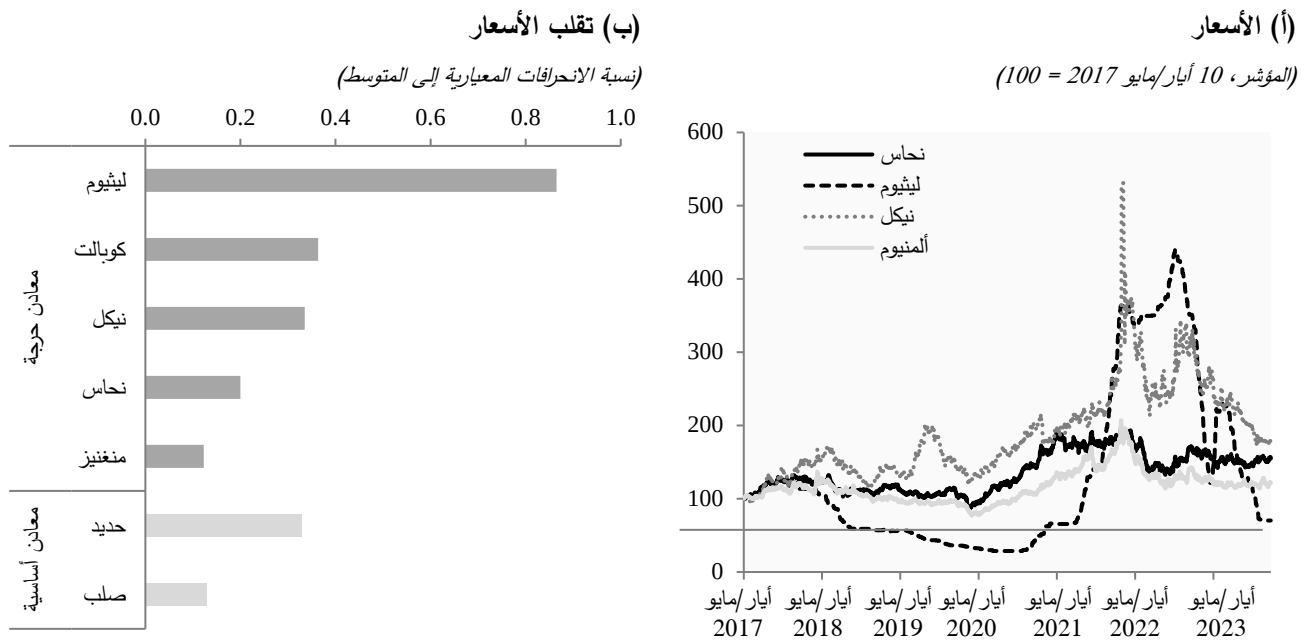


المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من الوكالة الدولية للطاقة.

38 - ارتفعت أسعار العديد من المعادن الحرجة إلى مستويات غير مسبقة خلال عامي 2021 و 2022، وسط نقشي الجائحة والحرب الدائرة في أوكرانيا (انظر الشكل الرابع عشر (أ)). ومع ذلك، انهارت الأسعار سريعا بعد ذلك نتيجة لتحسن المخزون وضعف الطلب العالمي. فقد هبط مثلا سعر الليثيوم أكثر من 80 في المائة في عام 2023 في انعكاس لمستوى عال من تقلب الأسعار في سوق المعادن الحرجة. فأسعار الليثيوم والكوبالت والنيكل هي أكثر تقلبا نسبيا من أسعار الصلب (انظر الشكل الرابع عشر (ب)). ويؤدي الانخفاض الأخير في أسعار المعادن الحرجة إلى تثبيط الاستثمارات في فتح مناجم جديدة وفي زيادة استخراج المعادن الحرجة.

الشكل الرابع عشر

أسعار معادن مختارة وتقلب أسعارها



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من منصة Trading Economics.

ملاحظة: تغطي البيانات الفترة من 10 أيار/مايو 2017 إلى 1 شباط/فبراير 2024.

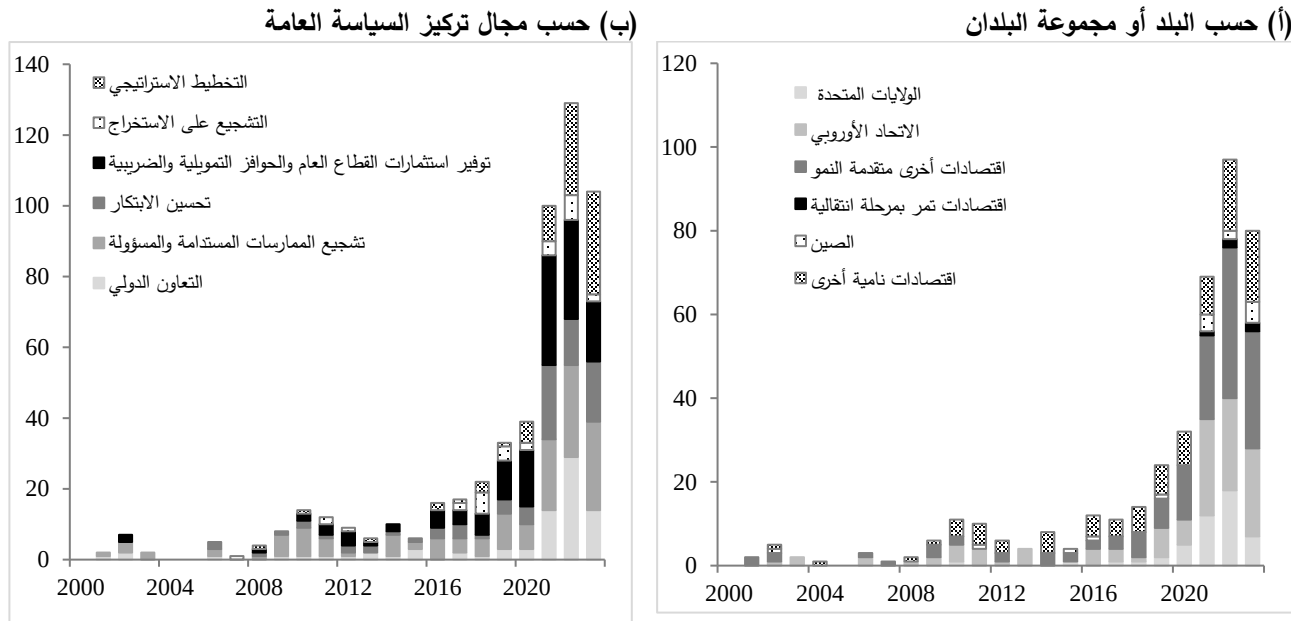
39 - تسهم سلسلة الإمداد وهواجس الأمن القومي بشكل متزايد في رسم ملامح السياسات المتعلقة بقطاع المعادن الحرجة، خصوصا في الاقتصادات المتقدمة النمو. ووسط تصاعد حالات التوتر الجيوسياسية، أطلقت الاقتصادات الكبرى مبادرات سياسية وخططا استراتيجية لتأمين الإمداد بالمعادن الحرجة. ومن الأمثلة على ذلك الاستراتيجية الاتحادية للولايات المتحدة لضمان إمدادات مأمونة وموثوقة من المعادن الحرجة (2017)، وقانون الاتحاد الأوروبي للمواد الخام الحرجة (2024) وال خطة الخمسية الرابعة عشرة لتطوير صناعة المواد الخام في الصين (2021). كما سيكون للتدابير السياسية الأخرى التي تدعم التكنولوجيات النظيفة، مثل قانون الولايات المتحدة لخفض التضخم (2022) وخطة الصين لتطوير الصناعة لمركبات الطاقة الجديدة (2021)، تأثير على أسواق المعادن الحرجة.

40 - وستكون لهذه المبادرات آثار كبيرة على الاقتصادات النامية ويمكن أن تعيد رسم ملامح سلسلة الإمداد العالمية. ففانون خفض التضخم، مثلاً، يقدم إعفاءات ضريبية كبيرة إذا كانت نسبة كبيرة من المدخلات المعدنية لبطاريات المركبات الكهربائية مصدرها الولايات المتحدة أو من أحد شركائها في التجارة الحرة، الأمر الذي يستثني كبار المنتجين مثل إندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين والفلبين. وفي هذا المشهد الجيوسياسي السريع التغير، يعكف العديد من البلدان النامية أيضاً على رسم سياسات جديدة لتتمية مواردها من المعادن الحرجة وتوسيع أنشطتها الاقتصادية في المراحل الأولية والوسطى. ونتيجة لذلك، يشهد العالم طفرة في السياسات المتصلة بالمعادن الحرجة عبر البلدان (انظر الشكل الخامس عشر).

41 - وعلاوة على ذلك، أدت الهواجس المتعلقة بالأمن القومي وأمن الطاقة - والسياسات الرامية إلى زيادة حصة القيمة المضافة المحلية - إلى زيادة كبيرة في القيود على الصادرات. وخلال الفترة 2009-2020، زاد عدد قيود التصدير على المعادن الحرجة أكثر من خمسة أضعاف لا سيما بالنسبة إلى البلاتين والإيريديوم والبلاديوم والكوبالت⁽¹⁶⁾. وبين عامي 2017 و 2020، كان نحو 10 في المائة من القيمة العالمية لصادرات المعادن الحرجة عرضة لتدبير واحد على الأقل لتقييد الصادرات.

الشكل الخامس عشر السياسات المتصلة بالمعادن الحرجة

(عدد السياسات)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات Critical Minerals Policy Tracker للوكالة الدولية للطاقة.

ملاحظة: بما أنه يمكن تجميع السياسات في أكثر من مجال تركيز واحد، فإن العدد الإجمالي للسياسات في الشق (ب) يتجاوز العدد الإجمالي للسياسات في الشق (أ).

فرص جديدة للاقتصادات النامية

42 - تتيح المعادن الحرجة فرصا جديدة للبلدان النامية. ويمكن للبلدان الغنية بالموارد المعدنية أن تستفيد إلى حد كبير مما تكتنزه من ثروات، باستقطابها الاستثمار الأجنبي والمحلي وخلق فرص العمل وتعزيز الإيرادات الحكومية والصادرات والنمو الاقتصادي. فجنوب أفريقيا مثلا تحوي نحو 90 في المائة من احتياطات العالم من البلاتين و 30 في المائة من المنغنيز، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحوي أكثر من نصف احتياطات الكوبالت. وفي أمريكا الجنوبية، تستأثر أجزاء من الأرجنتين وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي (تغطي منطقة تُعرف بـ "مثلث الليثيوم") بـ 70 في المائة من احتياطات العالم من الليثيوم.

43 - كما أن التطور المتزايد لتقنيات التعدين على طول سلسلة القيمة يتيح أيضا فرصا للبلدان النامية كي توسع الصلات الإنتاجية بشكل رأسي وأفقي وأن تزيد حصة المحتوى المحلي في الناتج النهائي ما يقلل في الوقت نفسه من ضعف هذه البلدان إزاء تقلبات أسعار المعادن الحرجة. وسيتطلب ذلك من البلدان النامية التي لديها رواسب ضخمة من المعادن الحرجة أن تصمم وتنفذ تدابير متسقة في مجال السياسة الصناعية.

44 - وتبرز فرص كبيرة لإضافة قيمة محلية إلى المعادن الحرجة. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، شكلت القيمة السوقية لليثيوم الخام 63 في المائة من كربونات الليثيوم المستخدم في البطاريات التي بدورها تمثل 26 في المائة فقط من القيمة السوقية لبطاريات أيونات الليثيوم⁽¹⁷⁾. وفي إندونيسيا، تشير التقديرات إلى أن الاختلافات في القيمة السوقية لخام النيكل والكاثودات والبطاريات ستزداد أكثر في العقد المقبل. ونتيجة لذلك، فمن شأن الاستراتيجية التي يتبناها هذا البلد لتعزيز انتقاله من استخراج النيكل إلى إنتاج بطاريات المركبات الكهربائية يمكن أن تزيد الإيرادات الحكومية بنحو 1,6 مليار دولار وأن تزيد إجمالي الناتج المحلي أكثر من 21 مليار دولار بحلول عام 2035⁽¹⁸⁾. كما عززت الصين بشكل كبير قدرتها على التكرير والمعالجة. ومع أن الصين تعتمد إلى حد كبير على ركاز الليثيوم الخام المستورد، فهي تستفيد بشكل كبير من معالجة وتكرير ركاز المعادن الحرجة. وعلى سبيل المثال، يمكن لطن واحد من الإسبودومين (نوع من الصخور يحتوي على الليثيوم)، بتكلفة تناهز 100 دولار، أن ينتج عادةً نحو 160 كغ من هيدروكسيد الليثيوم الذي يباع بما لا يقل عن ضعفي تلك التكلفة.

45 - ويوفر التقدم في التكنولوجيا الرقمية فرصا كبيرة لتحسين أوجه الكفاءة في قطاع المعادن الحرجة، ولا سيما في أنشطة التعدين الأولية. فقد زادت حصة براءات الاختراع والمنشورات العلمية المنسوبة إلى قطاع التعدين زيادة كبيرة على مدى العقدين الماضيين، حيث كانت معظم الابتكارات الحاصلة على براءة اختراع جديدة تشمل الاستكشاف والتكرير⁽¹⁹⁾. وتستحوذ أستراليا والصين وكندا والولايات المتحدة وأوروبا على حصة الأسد من ابتكارات التعدين، مدعومة بالاستثمار في البحث والتطوير ونفقات الاستكشاف وبراءات الاختراع. وفي المقابل، تستحوذ إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وشيلي والهند على حصة كبيرة من رواسب المعادن الحرجة، وهي تسهم بشكل أقل نسبيا في الابتكار في مجال التعدين. وسيتطلب تجنبُ تجدد "لعنة الموارد"

(17) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مستقاة من منصتي Statista و Market Reports World.

(18) Ijang Suherman, S. Rochani and D. Cahyaningtyas, "Value-added analysis of the electric vehicle battery industry in Indonesia", *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, vol. 882,

.International Seminar on Mineral and Coal Technology, 23 and 24 June 2021, Bandung, Indonesia

Alicia Daly and others, eds., *Global Challenges for Innovation in the Mining Industries* (Cambridge, (19)

.United Kingdom, Cambridge University Press, 2022)

وتسخير إمكانات المعادن الحرجة في البلدان النامية إصلاحاً وإعادة توجيه واسع النطاق للسياسات والمؤسسات. وسيتطلب أيضاً تعاوناً دولياً أقوى لمنع تجنب الضرائب والتهرب منها وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، التي كثيراً ما تكون منتشرة في الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية. وسيتعين على الحكومات إدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بالتعدين، عاملةً في الوقت نفسه على إيجاد وتوسيع الفرص من أجل إضفاء الطابع المحلي على الأنشطة في المراحل الأولية والوسطى.

46 - وغالباً ما يكون التعدين مرتبطاً باضطرابات اجتماعية ومجتمعية كبيرة وعواقب بيئية، بينها إزالة الغابات وتحات التربة وتلوث المياه وتعطيل النظم الإيكولوجية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات والتقييم الملائم لتكاليف الفرص البديلة وضمان التوزيع العادل للمنافع وجود سياقٍ معزز على صعيدي الحوكمة والمؤسسات، الأمر الذي يستلزم تنسيق السياسات واتساقها وشفافيتها ومشاركة جميع الجهات المعنية، وخصوصاً المجتمعات المحلية.

47 - وبالنسبة إلى غالبية الاقتصادات النامية، يتسم تأمين استثمارات دولية كبيرة بأهمية بالغة لاستقطاب الخبرات وتعزيز القدرات التقنية في قطاع المعادن الحرجة. غير أن الاستثمار الأجنبي، ولا سيما في مجال التعدين، غالباً ما يكون متوقفاً على الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، وعلى وجود بيئة مؤسسية يمكن التنبؤ بها وأطر قانونية راسخة.

48 - وإضافة إلى ذلك، تتسم الضمانات البيئية والاجتماعية الصارمة، إلى جانب السياقات المؤسسية القوية، بأهمية أساسية لضمان عمليات تعدين مستدامة ولدعم إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تشكل عمليات التعدين ونفايات الإنتاج تهديداً كبيراً لجودة المياه والأراضي وأن تستنفد الإمدادات بالمياه العذبة، بالنظر إلى أن ما لا يقل عن 16 في المائة من مناجم ورواسب ومناطق وجود المعادن الحرجة في البر في العالم تقع في مناطق تعاني من إجهاد مائي كبير أو شديد⁽²⁰⁾. وفي شيلي، وهي أكبر منتج للنحاس في العالم وثاني أكبر منتج للليثيوم، تُستخدم نسبة 65 في المائة من مياه البلاد لعمليات التعدين. وعلاوة على ذلك، فإن نحو 54 في المائة من المعادن الحرجة في أنحاء العالم تقع ضمن أراضي السكان الأصليين أو على مقربة منها⁽²¹⁾، ما يزيد من خطر النزوح وتدهور الأراضي والنزاع، في حين يمكن أن تسهم الحماية الاجتماعية غير الكافية في ممارسات العمل الاستغلالي وظروف العمل السيئة، بما فيها عمل الأطفال.

أهمية العمل المتسق على الصعيدين العالمي والوطني

49 - يشكل بطء وتيرة الاستثمار أحد التحديات الرئيسية لتحقيق تحوّل أخضر في الاقتصادات النامية. ولا يعوق تأخيرها نشر التكنولوجيا المتجددة فحسب، بل يبطئ أيضاً التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. لذا، من الضروري التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وشمة آليات مختلفة يمكن أن تساعد في تعبئة استثمار القطاع الخاص والحد من مخاطره، بينها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتحمل الجماعي للمخاطر، وضمانات العوائد، والاستثمار الانتقائي للقطاع العام الهادف إلى زيادة استثمار القطاع الخاص.

Shivani Lakshman, "More critical minerals mining could strain water supplies in stressed regions", (20) World Resources Institute, 10 January 2024.

(21) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، *الجغرافيا السياسية لتحويل الطاقة: المواد الحرجة* (أبوظبي، 2023).

50 - ويتحتم على البلدان النامية أن تصمم وتنفذ سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية جيدة التوجيه وفي الوقت المناسب لتحقيق أقصى قدر من فوائد ثرواتها من المعادن الحرجة وتجنب دورة أخرى من "لعة الموارد". وسيتطلب ذلك التزاما سياسيا مستداما، وتمويلا كافيا، وروابط تجارية مستقرة، وتقاسما منصفا للمنافع، وإدارة بيئية مسؤولة، إلى جانب توفير القدرات اللازمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

51 - وسيتعين على البلدان النامية أن تطور قطاعات المعادن الحرجة بما يتماشى مع أطر السياسة المالية والنقدية. وسيتعين على المصارف المركزية، في سياق سعيها إلى تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي، دعم سعر صرف تنافسي للتخفيف من خطر "المرض الهولندي"، وهو ظاهرة تتطوي على التحسن السريع لسعر الصرف الحقيقي بسبب عائدات التصدير القوية، الأمر الذي يعرض للخطر صادرات القطاعات غير المعدنية ويعوق التنوع الاقتصادي. وسيظل وجود قطاع مالي محلي مؤاتٍ عاملا هاما لإدارة وتوجيه تدفقات إيرادات الموارد بفعالية، بما يتيح استفاضة أهداف التنمية الاجتماعية الأطول أجلا من هذه النفقات. وفي الوقت نفسه، يمكن لأطر المالية العامة أن تنشئ صناديق حفاظ على الاستقرار لادخار الإيرادات الفائضة خلال فترات الازدهار في أسعار المعادن الحرجة.

52 - ويجب أن تضطلع أيضا الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور في بناء قطاع المعادن الحرجة في البلدان النامية. ومن بين بلدان "مثلث الليثيوم"، أنشأت الأرجنتين نظام إدارة اتحادي يرحب باستثمار القطاع الخاص من خلال الامتيازات تقود بموجبه الشركات الدولية والمحلية استخراج الليثيوم. وعلى النقيض من ذلك، تعتبر دولة بوليفيا المتعددة القوميات الليثيوم موردا استراتيجيا، ما يمنح الدولة سلطة على كل مراحل سلسلة القيمة. في حين تتبّع شيلي حلا وسطا: فملكية الليثيوم لا تخضع للامتياز، ولا يمكن لشركات القطاع الخاص إلا الحصول على تصاريح الاستغلال. وتشدّد الاستراتيجية الوطنية لشيلي المتعلقة بالليثيوم، بتطبيقها نهجا مرنا، على الدور الرئيسي للدولة. وعليه، تقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص مشاريع استغلال المسطحات الملحية الكبيرة، مع امتلاك الدولة حصة الأغلبية. ولا تزال المسطحات الملحية الأخرى، التي تمثل 18 في المائة من احتياطات الليثيوم في البلاد، مفتوحة أمام شركات القطاع الخاص. وعذلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إطارها المؤسسي ونفذت تدابير جديدة لدعم قطاع تعدين الكوبالت لديها. ويشجع الإطار المؤسسي الجديد على مشاركة أكثر فعالية للدولة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين استُحدثت إعفاءات ضريبية وقيود على الصادرات لتشجيع أنشطة التكثير والتجهيز.

53 - ويمكن للحكومات أن تعمم أدوات سياساتية مختلفة لتيسير نشر التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في عمليات المراحل الأولية والوسطى. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تقدم حوافز مالية كالإعفاءات الضريبية لاجتذاب استثمار القطاع الخاص في أنشطة التكثير والمعالجة دون توفير مثل هذا الحافز لأنشطة التعدين في المراحل الأولية. كما أن الإعانات والمنح المقدمة للبحث والتطوير يمكن أن تستهدف تقنيات التكثير والمعالجة، في حين يمكن تيسير نقل هذه التقنيات من خلال الشراكات واتفاقات تبادل المعارف. وقد وسّعت شيلي مؤخرا برامج الإعانات والمنح للبحث والتطوير في مجال المعادن الحرجة لتعزيز الابتكار المحلي.

54 - وتبين الأدلة أن الحكومات يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا في قطاع التعدين⁽²²⁾، وتوفير الحوافز لبناء القدرات التكنولوجية. وقد تتعلق التدابير التحفيزية بإمكانية الوصول إلى المنتجات (حصة النواتج التي يمكن لشركات الطرف الثالث الوصول إليها من أجل تكريرها)،

أو المدخلات (متطلبات المحتوى المحلي) أو الأرباح (حصة الإيرادات لتمويل الاستثمار في البحث والتطوير أو دعم المجتمعات المحلية). وتشمل التدابير السياسية الأخرى برامج تدريبية متخصصة لتحسين المهارات والخبرات اللازمة، ولا سيما في مجال علم الفلزات (الميتالورجية) والهندسة الكيميائية، لأنشطة التكرير والمعالجة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مجموعات لهذا القطاع من سلاسل القيمة المحلية يمكن أن يستفيد من وفورات الحجم.

55 - إن التعاون الدولي ضروري لتحقيق أقصى قدر من إمكانات المعادن الحرجة تعزيزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون المبادئ التوجيهية العالمية للصناعات الاستخراجية، كذلك المتعلقة بالشفافية والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية ومشاركة الجهات المعنية، بمثابة نقطة انطلاق لوضع المعايير. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الدولي سيفيد أيضاً البلدان النامية بتيسير نقل التكنولوجيا، وتحسين الاستثمار والتمويل، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز بناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، يمكن للمبادرات الإقليمية⁽²³⁾ والاتفاقات المبرمة بين البلدان النامية أن تحسن وفورات الحجم وتعزز المواقع التفاوضية المشتركة. وفي الوقت عينه، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تقدم المساعدة التقنية لتحسين الإدارة والأطر الناطمة والكفاءات التنفيذية. ويمكنها أيضاً دعم المشاريع التي تعتمد أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية وتساعد في توجيه الموارد الإضافية نحو التنمية المستدامة. وسيتناول فريق الأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة الضرورية للانتقال في مجال الطاقة القضايا المتعلقة بالإنصاف والشفافية والاستثمار والاستدامة وحقوق الإنسان.

ثالثاً - التوقعات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي

الاقتصادات المتقدمة النمو

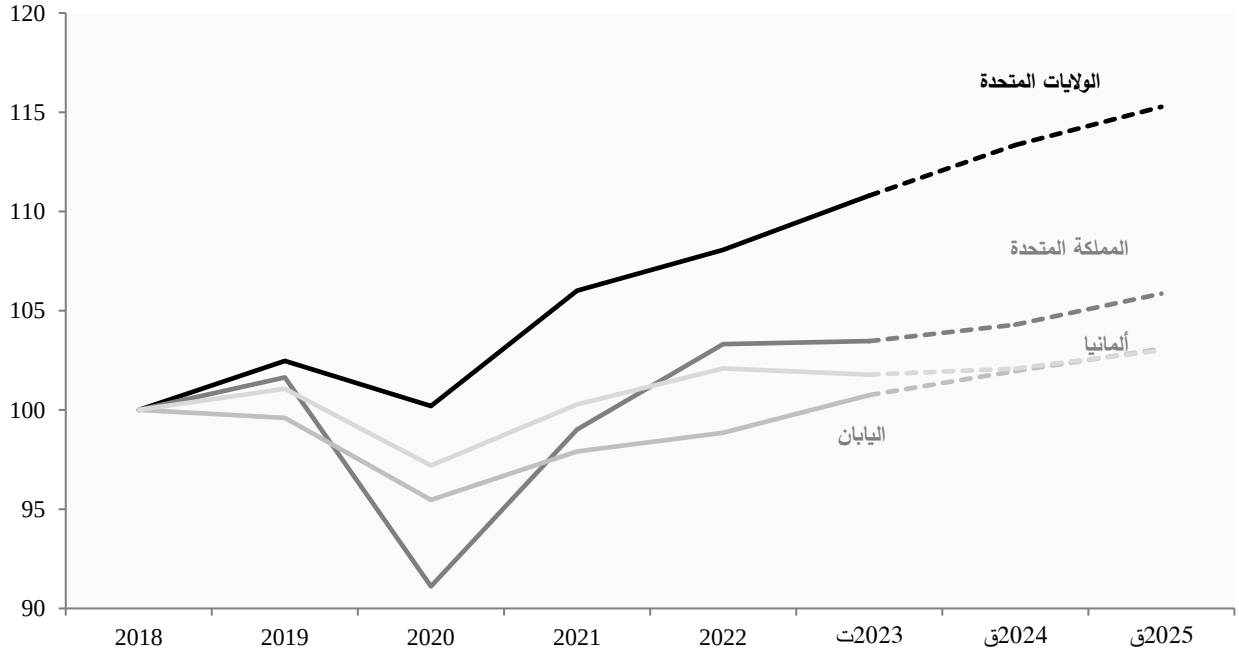
الولايات المتحدة الأمريكية

56 - ظل اقتصاد الولايات المتحدة مشوباً بالتناؤل بشكل ملحوظ في مواجهة أسعار الفائدة العالية بشكل مطرد، متحدياً حتى الآن توقعات التباطؤ أو الهبوط السلس. وتشير أحدث التوقعات إلى تسجيل نمو بنسبة 2,3 في المائة عام 2024. وتمثل هذه النسبة مراجعة تصاعدية قدرها 0,9 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في كانون الثاني/يناير. وارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم الذي يفصله الاحتياطي الاتحادي، إلى 2,7 في المائة في آذار/مارس على خلفية معدل بطالة منخفض تاريخياً (3,8 في المائة في آذار/مارس)، ما يجعل من الصعب على الاحتياطي الاتحادي تغيير توجهه وخفض أسعار الفائدة. وظل تضخم الخدمات، بما في ذلك تكلفة الإسكان والمرافق العامة، مرتفعاً بشكل ثابت (4 في المائة في آذار/مارس). واتساقاً مع التوقعات السابقة، من المتوقع أن يبقى الاحتياطي الاتحادي على سعر الفائدة الموجّه أعلى لفترة أطول، إلى أن يعود التضخم إلى الهدف المحدد بنسبة 2 في المائة. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة، الذي تفوّق أدائه على أداء الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى، بنسبة 1,7 في المائة عام 2025، ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 2,3 في المائة عام 2025، مع بقاء معدل البطالة دون تغيير نسبي (انظر الشكل السادس عشر).

(23) انظر مثلاً مؤتمر التعدين الدولي، الذي أطلقته المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير 2022، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في أعمال الاستكشاف والتنقيب والمعالجة المتصلة بالمعادن الحرجة.

الشكل السادس عشر
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لاقتصادات مختارة متقدمة النمو

(المؤشر: 2018 = 100)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، استنادا إلى تقديرات وتوقعات أعدت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المختصران: ت، تقديرات؛ ق، توقعات.

57 - وتطرح قوة اقتصاد الولايات المتحدة معضلة. فعادة ما يكون الجمع بين النمو المطرد والبطالة المنخفضة خبرا سارا لصناع السياسات. بيد أن بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف، رغم كون أسعار الفائدة في أعلى مستوياتها منذ عام 2001، يطرح أسئلة صعبة حول المسار المقبل للسياسة النقدية. ولم تفعل الزيادات السريعة والمتتالية في أسعار الفائدة خلال عامي 2022 و 2023 سوى القليل لتقليص إنفاق الأسر - وهو المحرك الرئيسي للطلب الكلي - إلى الحد الأدنى. فقد استمر إنفاق الأسر في النمو، مدفوعا بمزيج من آثار حقبة الجائحة، بينها التحويلات الاجتماعية والمُدَّخرات الناجمة عن الاضطرابات في النشاط الاقتصادي العادي؛ ومكاسب الدخل الناجمة عن سوق عمل ضيقة، لا سيما بين العمال ذوي الأجور المنخفضة؛ والتحسينات في الميزانيات العمومية للأسر وصافي ثروتها.

58 - ومع أن تأثيرات السياسة النقدية تأتي متأخرة عموما، فإن الانفصال الواضح بين التعديلات في سعر الفائدة الموجه والنواتج في الاقتصاد الحقيقي، خصوصا مع بقاء التضخم فوق المعدل المستهدف، سيتطلب من الاحتياطي الاتحادي إعادة التفكير في المزيج الأنسب من سعر الفائدة وتدابير السياسات الكمية من أجل توجيه الاقتصاد في المستقبل. ولهذه القرارات عواقب هامة بالنسبة إلى بقية العالم، ولا سيما البلدان النامية⁽²⁴⁾.

(24) انظر التحليل الوارد في الفصل الثاني من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024.

أوروبا

59 - تواجه أوروبا رياحا معاكسة قوية في وقت تسعى تلك المنطقة إلى استعادة الزخم الاقتصادي. ولا يزال ضعف المعنويات الاقتصادية وشروط التمويل المتشددة وسحب الدعم المالي ترخي بظلالها على التوقعات. وبعد الركود الكبير خلال العام الماضي، من المتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي ببطء في عامي 2024 و 2025، على خلفية انخفاض التضخم وارتفاع الدخل الحقيقي وتخفيف التشدد النقدي. ومن المتوقع أيضا أن تدعم الصادرات القوية التعافي في ظل انتعاش التجارة العالمية. وجرى مراجعة توقعات النمو للاتحاد الأوروبي بشكل طفيف، فخُفضت إلى 1,0 في المائة عام 2024 وإلى 1,6 في المائة لعام 2025، في أعقاب نمو بنسبة 0,4 في المائة عام 2023. وتشهد المملكة المتحدة حاليا انتعاشا طفيفا بعد انزلاق الاقتصاد إلى الركود في النصف الثاني من عام 2023. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0,8 في المائة عام 2024 و 1,5 في المائة عام 2025، في ارتفاع من 0,1 في المائة عام 2023.

60 - ووسط الضعف المستمر للناتج الصناعي، خُفضت توقعات النمو للاقتصادات المعتمدة على التصنيع في القارة، بينها اقتصادات ألمانيا وتشيكيا وفنلندا والمجر والنمسا. فالإقتصاد الألماني غارق في ركود طويل الأمد، ومن المتوقع أن يبلغ النمو 0,3 في المائة فقط عام 2024، بعد انكماش بنسبة 0,3 في المائة عام 2023. وتؤدي الرياح المعاكسة المؤقتة الناجمة عن ضعف الطلب الأجنبي، وتباطؤ استهلاك القطاع الخاص، وتراجع نشاط البناء إلى تفاقم التحديات البنوية، بما فيها نقص استثمار القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال التوقعات الاقتصادية مؤاتية إلى حد كبير في العديد من بلدان جنوب أوروبا، التي لا تزال تستفيد من انتعاش قوي للسياحة ومن التمويل المقدم من مرفق الاتحاد الأوروبي للتعافي والقدرة على التكيف.

61 - وانخفض التضخم في جميع أنحاء أوروبا بوتيرة أسرع من المتوقع في الأرباع الأخيرة، مدفوعا بانخفاض حاد في أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يتباطأ متوسط التضخم من 5,9 في المائة عام 2023 إلى 2,6 في المائة عام 2024 في الاتحاد الأوروبي ومن 7,4 في المائة إلى 3,0 في المائة في المملكة المتحدة. ومع اقتراب التضخم من المستويات المستهدفة، من المتوقع أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي ومصرف إنكلترا والمصارف المركزية الأخرى دورة لتخفيف القيود خلال العام المقبل. وقد ظلت أسواق العمل الأوروبية مرنة بشكل ملحوظ أمام ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو، مع توقع تراجع طفيف فقط في الفترة 2024/2025 ويمكن أن يؤدي مزيد من التصعيد في حالات التوتر الجيوسياسية إلى زيادة الضغوط التضخمية. ويمكن أن يتعافى الطلب المحلي بقوة أكبر من المتوقع مع تحسن ثقة المستهلكين والشركات، ما قد يزيد من الضغوط التضخمية.

البلدان المتقدمة في آسيا والمحيط الهادئ

62 - لا تزال توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لليابان لعام 2024 دون تغيير عن توقعات كانون الثاني/يناير، عند 1,2 في المائة، بانخفاض من 1,9 في المائة عام 2023. وفي آذار/مارس 2024، أنهى بنك اليابان نظام سعر الفائدة السلبي بزيادة سعر الفائدة الموجّه للمرة الأولى منذ عام 2007، ما يشير إلى خروج الاقتصاد من حالة الانكماش. ورغم تحسّن أرباح الشركات وثقة المؤسسات التجارية، فمن المتوقع أن يظل استهلاك القطاع الخاص ضعيفا نظراً لبطء تعافي ثقة المستهلك وسط بطء نمو القيمة الإسمية للأجور.

63 - وجرّت مراجعة توقعات النمو لعام 2024 صعوداً بشكل طفيف لأستراليا (من 1,5 في المائة إلى 1,6 في المائة) وانخفاضاً لجمهورية كوريا (من 2,4 في المائة إلى 2,2 في المائة). ورغم انخفاض معدلات التضخم بشكل كبير، لا يزال مصرف الاحتياطي لأستراليا وبنك كوريا حذرين إزاء الانتقال إلى تخفيف القيود النقدية بسبب توقعات التضخم غير المؤكدة. وفي أستراليا، يشير النمو السريع للقيمة الإسمية للأجور إلى استمرار الضغط التضائدي على مستوى الأسعار.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

64 - لا تزال الحرب التي طال أمدها في أوكرانيا تلقي أوزارها على الوضع الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة وجورجيا. وبعد تسجيل معدل نمو بلغ 4,0 في المائة عام 2023، من المتوقع أن يتوسع إجمالي الناتج المحلي للمنطقة بنسبة 3,3 في المائة عام 2024 و 2,5 في المائة عام 2025، في مراجعة تصاعدية معتدلة لتوقعات كانون الثاني/يناير. وما زال التضخم يسلك إلى حد كبير منحى تنازلياً (باستثناء الاتحاد الروسي)، ما سمح للعديد من المصارف المركزية بخفض أسعار الفائدة.

65 - فقد نما اقتصاد الاتحاد الروسي بنسبة أقوى من المتوقع بلغت 3,6 في المائة عام 2023، مدعوماً بإتفاق عسكري قوي وبأعمال التشييد والتحويلات الاجتماعية المتزايدة، رغم طائفة واسعة من العقوبات المفروضة عليه. وتمكن هذا البلد إلى حد كبير من تجنب تأثير السقف الموضوع على أسعار النفط الذي فرضته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي ومن الائتلاف على القيود المفروضة على واردات التكنولوجيا المتطورة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو 2,7 في المائة عام 2024، بفضل الدعم المالي القوي واستمرار استبدال الواردات. ومع ذلك، فإن التأخير المتزايد في المعاملات المالية، وإنفاذ العقوبات بشكل أقوى، وتناقص توافر العمالة المهاجرة من شأنها أن تضع الاقتصاد على سكة تنازلية.

66 - ونما اقتصاد أوكرانيا بنسبة 5,3 في المائة عام 2023، بعد انكماش حاد ناهزت نسبته 30 في المائة عام 2022. ومن المتوقع تسجيل نمو معتدل في عام 2024. وتمت مراجعة التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في أوكرانيا صعوداً مرة أخرى إلى 486 مليار دولار⁽²⁵⁾. ويقدم الاتحاد الأوروبي والجهات المقرضة المتعددة الأطراف وأطراف أخرى مساعدة مالية خارجية لتغطية العجز في الميزانية. ومن المقرر أن تستفيد أذربيجان وكازاخستان من الزيادة في أسعار النفط بدءاً من مطلع عام 2024. وتستفيد اقتصادات أخرى في القوقاز ووسط آسيا من انتقال الشركات الروسية وتزايد فرص إعادة التصدير إلى السوق الروسية. بيد أن من المرجح أن يقلل التشدد المزمع في قواعد توظيف العمال المهاجرين في الاتحاد الروسي من تدفقات التحويلات المالية ويخلق ضغوطاً في أسواق العمل المحلية.

67 - وفي جنوب شرق أوروبا، يُتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من 2,5 في المائة عام 2023 إلى 3,2 في المائة عام 2024 و 3,3 في المائة عام 2025، ويعزى ذلك في معظمه إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار من قبل القطاع الخاص في المنطقة.

(25) World Bank, Ukraine, European Union and United Nations, *Ukraine Rapid Damage and Needs Assessment, RDNA3: February 2022–December 2023*, February 2024

الاقتصادات النامية

أفريقيا

68 - بعد توسع بلغت نسبته 3,2 في المائة عام 2023، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا بنسبة 3,3 في المائة عام 2024 و 3,9 في المائة عام 2025، ما يشكل مراجعة تنازلية تبلغ 0,2 و 0,3 نقطة مئوية، على التوالي، لتوقعات كانون الثاني/يناير. وبشكل عام، لا يزال نمو الطلب المحلي في أفريقيا مقيدا بالمواقف النقدية والمالية المتشددة وسط تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات. وتؤثر التوقعات الضعيفة في أكبر اقتصادات القارة، وهي جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، سلبا على متوسط المنطقة. وتواجه مصر ونيجيريا تحديات كبيرة في ميزان المدفوعات، إذ خفّض هذان البلدان قيمة عملتيهما وشددا سياستيهما النقديتين في مطلع عام 2024. ولا تزال جنوب أفريقيا تواجه قيودا مستمرة في الإمداد بالكهرباء وفي القدرة على الشحن سواء عبر الموانئ أو السكك الحديدية، ما يؤدي إلى نمو دون المستوى المتوخى. وآفاق النمو أفضل في إثيوبيا وكينيا مع أن هذين البلدين ما زالا يواجهان تحديات كبيرة ناجمة عن الدين.

69 - ويعاني ما مجموعه 7 بلدان أفريقية حاليا من حالة مديونية حرجية، في حين أن 13 بلدا آخر معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجية. وسُجل تحول إيجابي في الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، إذ تمكنت بنن وكوت ديفوار وكينيا من الوصول إلى سوق سندات يوروبوند في الربع الأول من عام 2024. وتوصلت زامبيا وغانا إلى اتفاقات مع لجنتيهما الرسميتين للدائنين، وهما تسعيان إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع الجهات المقرضة لكل منهما. كما توصلت زامبيا إلى اتفاق مع حاملي ديونها التجارية بغية إعادة هيكلة 3 مليارات دولار في سندات يوروبوند.

70 - ويمثل إعلان بوركينا فاسو ومالي والنيجر نيتها الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا انتكاسة كبرى للتكامل الإقليمي ويهدد بإضعاف التجارة والاستثمار داخل تلك المنطقة. وتساعدت حدة حالات التوتر الجيوسياسية، لا سيما في منطقة الساحل، حيث تتنافس جهات فاعلة عالمية كبرى على الوصول إلى الموارد. ويستمر النزاع المسلح في السودان، الذي بدأ في نيسان/أبريل 2023، دون أن تلوح أي نهاية له في الأفق.

71 - وسيظل انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق رئيسيا للقارة في عام 2024، إذ يحتاج 33 بلدا إلى مساعدات غذائية خارجية عاجلة اعتبارا من آذار/مارس 2024⁽²⁶⁾. ويمكن أن يعزى انخفاض المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الحبوب إلى عدم الاستقرار السياسي في أجزاء من غرب أفريقيا والقرن الأفريقي، وكذلك إلى أحوال الطقس الجاف في الجنوب الأفريقي (التي تعزى جزئيا إلى تيار إل نينيو) وأجزاء من شمال أفريقيا. وأعلنت زامبيا وزمبابوي وملاوي حالة طوارئ وطنية بسبب الجفاف.

شرق آسيا

72 - يُتوقع أن تنمو اقتصادات شرق آسيا بنسبة 4,6 في المائة عام 2024 و 4,5 في المائة عام 2025 (دون تغيير عن توقعات كانون الثاني/يناير)، مقارنة بنسبة 4,8 في المائة عام 2023. وقد ارتكز هذا الأداء الاقتصادي القوي على الطلب المحلي القوي والانتعاش المستمر في السياحة، إلى

(26) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، التقرير العالمي رقم 1 الذي يصدر كل ثلاث سنوات، (روما، آذار/مارس 2024).

جانب صادرات البضائع التي تظهر علامات تحسن. ومع ذلك، فهذه التوقعات هي عرضة للعديد من مخاطر الانزلاق في منحنى تنازلي، بينها ارتفاع أسعار الفائدة الموجهة لفترة أطول في الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، وتصادد حالات التوتر الجيوسياسية، وتزايد المخاطر المناخية.

73 - من المتوقع أن ينمو اقتصاد الصين بنسبة 4,8 في المائة عام 2024 و 4,5 في المائة عام 2025، بتراجع طفيف عن نسبة 5,2 في المائة المسجلة عام 2023. ولا يزال قطاع العقارات يواجه تحديات رئيسية. ورغم التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذا القطاع، ظل المنحنى التنازلي سائدا في الاستثمارات والمبيعات العقارية في الربع الأول من عام 2024. ومع أن أوجه التحسن التي شهدتها التجارة العالمية عززت الصادرات الصينية في مطلع عام 2024، فإن من شأن حالات التوتر التجاري المستمرة أن تواصل لجم الطلب الخارجي على السلع الصينية. ومع ذلك، من المتوقع أن تدعم السياسات النقدية التيسيرية والسياسات المالية الاستباقية الناتج الاقتصادي على المدى القريب. وعلى المدى البعيد، يتضمن تركيز الحكومة على النمو العالي الجودة دعما مستداما في مجال السياسات لتعزيز الإنتاج الصناعي والاستثمار في الصناعات التحويلية، ولا سيما في القطاعات الناشئة.

74 - واتسمت اقتصادات أخرى في المنطقة بالمرونة على نطاق واسع، وإن بتباين كبير بين البلدان. وشكل استهلاك القطاع الخاص محركا رئيسيا للنمو، مدعوما بانخفاض البطالة وارتفاع الدخل. وما برحت اقتصادات شرق آسيا الموجهة نحو التصدير، وهي سنغافورة وفيت نام وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية تُظهر علامات على انتعاش التجارة منذ أواخر عام 2023 وخصوصا في صادرات المنتجات الإلكترونية. ومع استمرار انتعاش السياحة الدولية، يُتوقع أن تشهد بلدان شرق آسيا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، زيادة في عدد السواح الوافدين وارتفاعا في صادرات الخدمات.

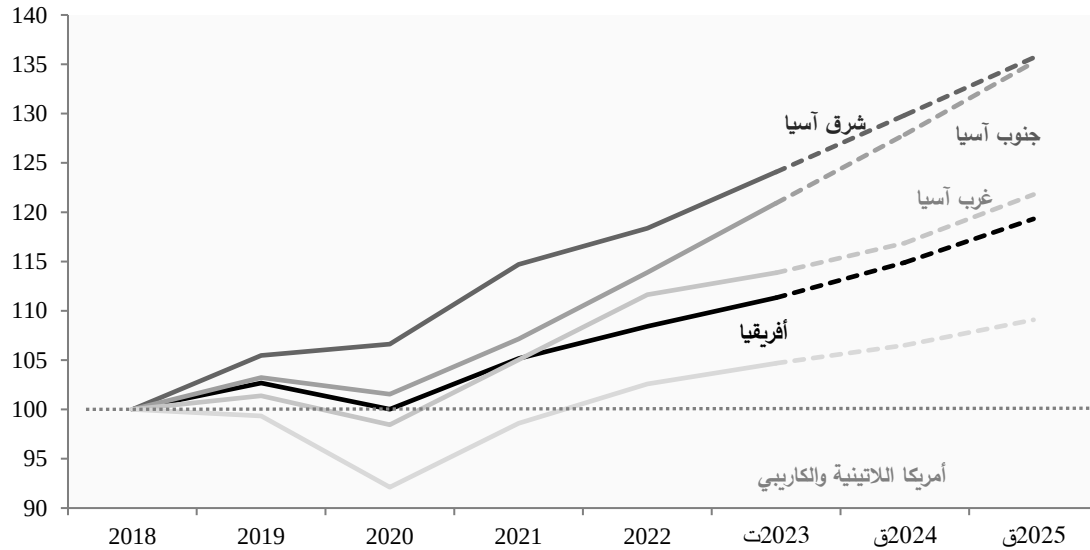
75 - وظل متوسط التضخم مرتفعا في عدة اقتصادات أصغر حجما، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. غير أن تخفيف حدة الضغوط التضخمية في المنطقة يتيح للعديد من المصارف المركزية أن توقف مؤقتا التشدد في السياسة النقدية أو حتى أن تخفض أسعار الفائدة الأساسية، كما هي الحال في فيت نام مثلا. ومن المتوقع أن تتخفف تدريجا أسعار الفائدة الموجهة في معظم الاقتصادات، وهذا يتوقف إلى حد ما على قرارات الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة.

جنوب آسيا

76 - يُتوقع أن تظل التوقعات الاقتصادية لجنوب آسيا قوية (انظر الشكل السابع عشر)، مدعومة بأداء قوي لاقتصاد الهند وانتعاش طفيف في باكستان وسري لانكا. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة بنسبة 5,8 في المائة عام 2024 (بمراجعة تصاعدية قدرها 0,6 نقطة مئوية منذ كانون الثاني/يناير) و 5,7 في المائة عام 2025، أي أقل من نسبة 6,2 في المائة المسجلة في عام 2023. ومع ذلك، ستظل الأوضاع المالية المتشددة والاختلالات المالية والخارجية تلقي بثقلها على أداء النمو في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تشكل الزيادات المحتملة في أسعار الطاقة، وسط حالات التوتر الجيوسياسية والاضطراب المستمر حاليا في البحر الأحمر، خطرا على التوقعات الاقتصادية للمنطقة.

الشكل السابع عشر
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب المنطقة النامية

(المؤشر: 2018 = 100)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة له استنادا إلى تقديرات وتوقعات أعدت باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

ملاحظة: أفريقيا باستثناء ليبيا.

المختصران: ت، تقديرات؛ ق، توقعات.

77 - يُتوقع أن يتوسع اقتصاد الهند بنسبة 6,9 في المائة عام 2024 وبنسبة 6,6 في المائة 2025⁽²⁷⁾، مدفوعا بشكل أساسي باستثمار قوي للقطاع العام وباستهلاك سهل التكيف للقطاع الخاص. ومع أن الطلب الخارجي الضعيف سيظل يلقي بثقله على نمو صادرات السلع، فمن المتوقع أن تتوسع صادرات المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية بشكل كبير.

78 - وفي أنحاء المنطقة، من المتوقع أن يهبط متوسط تضخم أسعار الاستهلاك من 13,9 في المائة عام 2023 إلى 10,5 في المائة عام 2024 وإلى 7,4 في المائة عام 2025 مع انحسار ضغوط خفض قيمة العملة واعتدال أسعار السلع الزراعية في أعقاب الضعف المتوقع لتيار إلنيو. ويُتوقع أن يتباطأ تضخم أسعار الاستهلاك في الهند من 5,6 في المائة عام 2023 إلى 4,5 في المائة عام 2024 ليبقى ضمن النطاق المستهدف على المدى المتوسط الذي يراوح بين 2 و 6 في المائة الذي حدده المصرف المركزي. وعلى غرار ذلك، انخفضت معدلات التضخم في بلدان أخرى في جنوب آسيا عام 2023 ومن المتوقع أن تتباطأ أكثر في عام 2024، بحيث تراوح بين 2,2 في المائة في ملديف و 33,6 في المائة في جمهورية إيران الإسلامية. ورغم بعض الاعتدال الذي اتسمت به أسعار الأغذية، فهي ظلت مرتفعة في الربع الأول من عام 2024، لا سيما في بنغلاديش والهند.

(27) أرقام النمو مسجلة تبعا للسنة التقويمية.

79 - وفي مطلع عام 2024، أبقت معظم المصارف المركزية في المنطقة على أسعار الفائدة الموجهة دون تغيير أو واصلت تخفيف القيود النقدية. فقد واصل المصرف المركزي لسري لانكا خفض سعر الفائدة الموجهة بمقدار 50 نقطة أساس، إلى 8,5 في المائة، دعماً للتعافي الاقتصادي. ومن المرجح أن تواصل حكومات عدة السعي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة بغية تحسين القدرة على تحمل الدين في إطار البرامج التي تحظى بدعم صندوق النقد الدولي⁽²⁸⁾.

غرب آسيا

80 - إزاء التخفيضات الممتدة على فترة طويلة في إنتاج النفط، وتعاقد حالات التوتر الجيوسياسية والاضطرابات التجارية في البحر الأحمر، تواجه منطقة غرب آسيا توقعات اقتصادية صعبة على المدى القريب. ومن المتوقع أن ينتعش متوسط إجمالي الناتج المحلي من 2,0 في المائة عام 2023 إلى 2,7 في المائة عام 2024 و 4,2 في المائة عام 2025. وفي البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعثر النمو الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط وتقليص إنتاجه، ما أثر سلباً على الميزانية الحكومية في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية. وفي المقابل، شهدت الإمارات العربية المتحدة وقطر - حيث كانت جهود التنويع الاقتصادي أكثر نجاحاً - زيادة في الإيرادات المالية مطلع عام 2024. وفي تركيا يُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي من 4,5 في المائة عام 2023 إلى 3,2 في المائة عام 2024. وأضاف الانخفاض السريع في قيمة الليرة التركية إلى الضغوط التضخمية، ما حمل السلطات النقدية على اللجوء إلى إجراءات متشددة. ووسط تراجع الطلب المحلي، الذي أدى أيضاً إلى خفض الواردات، تقلص العجز في الحساب الجاري مطلع عام 2024.

81 - ومن المتوقع أن يتراجع التضخم تدريجاً في أنحاء المنطقة. وفي تركيا والجمهورية العربية السورية ولبنان، لا تزال مستويات التضخم مرتفعة، في حين تباطأ التضخم بدرجة كبيرة في الأردن وعمان وقطر. وبعد الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، يُتوقع أن تواصل المصارف المركزية في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياساتها النقدية المتشددة للإبقاء على ربط عملاتها بالدولار. ومن المتوقع تخفيف القيود النقدية في النصف الثاني من عام 2024 في الأردن وتركيا في حال خفّت الضغوط التضخمية.

82 - ولا تزال آثار الحرب في غزة ترخي بظلالها على المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن اقتصاد دولة فلسطين انكمش بنسبة 30 في المائة في الربع الأخير من عام 2023 وسط انخفاض النواتج بنسبة 81 في المائة في قطاع غزة. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك لشهر شباط/فبراير 2024 بنسبة 27,2 في المائة في دولة فلسطين وبنسبة 118 في المائة في قطاع غزة، ما يعكس أزمة حادة في تكاليف المعيشة. وفي إسرائيل، تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي من 6,4 في المائة عام 2022 إلى ما يقدر بنحو 2 في المائة عام 2023 نتيجة لانكماش حاد في استهلاك القطاع الخاص والاستثمار العقاري وانخفاض معتدل في الصادرات. وتعاني البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة من اتساع رقعة الآثار الكبيرة غير المباشرة. فقد تضرر قطاع السياحة بسبب الانخفاض الكبير في عدد الوافدين الذي شهده الأردن ولبنان. وأثر النزاع عند الحدود الجنوبية للبنان على 30 في المائة من الناتج الزراعي للبلد، ما أثار مخاوف بشأن الأمن الغذائي على المدى القريب.

(28) في مطلع عام 2024، أبرم صندوق النقد الدولي اتفاقات على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الثانية لتسهيل الصندوق الممدد لسري لانكا والمراجعة الثانية والنهائية لترتيب الاحتياطي مع باكستان.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

83 - يُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي من 2,1 في المائة عام 2023 إلى 1,7 في المائة عام 2024، قبل أن يعاود ارتفاعه إلى 2,4 في المائة عام 2025. ولا يزال النمو في المنطقة ضعيفا في ظل استمرار الأوضاع النقدية المتشددة، والطلب الخارجي الخجول، ومواطن الضعف البنوي. وانخفض التضخم في معظم البلدان نتيجة لانخفاض أسعار الأغذية والطاقة. ويتوقع أن ينخفض متوسط التضخم السنوي من 6,3 في المائة عام 2023 إلى 4,3 في المائة عام 2024⁽²⁹⁾. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في البرازيل من 2,9 في المائة عام 2023 إلى 2,1 في المائة عام 2024، ما يعكس الأثر المرجأ لارتفاع أسعار الفائدة وضعف الإنتاج الزراعي. وعلى غرار ذلك، من المتوقع أن يضعف النشاط الاقتصادي في المكسيك بسبب انخفاض الطلب المحلي واستمرار تشديد الظروف النقدية. وسط برنامج تقشف شديد، يُتوقع أن يظل اقتصاد الأرجنتين في حالة ركود في عام 2024، مما يمثل السنة السابعة عشرة لانكماش إجمالي الناتج المحلي خلال العقود الأربعة الماضية.

84 - كما أن أسواق العمل هي في طور فقدان زخمها في العديد من الاقتصادات. فنتيجة لانخفاض خلق فرص العمل، زادت معدلات البطالة في البرازيل وظلت مرتفعة في أوروغواي وشيلي وكولومبيا. وبات هامش سياسات الاقتصاد الكلي مقيدا. وتعكف معظم المصارف المركزية على التخفيف من قيود مواقف سياستها النقدية نتيجة لتضاؤل الضغوط التضخمية وتباطؤ الطلب المحلي. ومع ذلك، فإن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة في الاقتصادات المتقدمة النمو قد يؤخر إجراء مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة في أنحاء المنطقة. وعلى صعيد المالية العامة، لا تزال معظم الاقتصادات تواجه قيودا كبيرة وسط ارتفاع مستويات الدين، وتكاليف الاقتراض المرتفعة، وتباطؤ النمو الاقتصادي. وتقوم عدة بلدان بتنفيذ تدابير جديدة مجال السياسة الصناعية بغية الترويج للطاقة الخضراء وبرامج البنى التحتية وقطاع المعادن الحرجة (انظر الفرع ثانيا أعلاه) وحفز النمو.

(29) لا تشمل تقديرات التضخم في المنطقة الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية.